مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

تعقبات ابن المَوَّاق (ت:٦٤٢هـ) في كتابه (بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب "البيان"، وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله) دراسة وصفية نقدية

صفية محمد عبد الله عسيري

باحثة في مرحلة الدكتوراه في السنة وعلومها، بكلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد بأبها.

ملخص البحث. تناولت في هذه الدراسة تعقبات الإمام الناقد أبي عبدالله بن المَوَّاق في كتابه الموسوم: بـ (بغية النقاد النقلة، فيما أخل به كتاب "البيان" وأغفله، أو ألم به فما تممه ولا كمله)، على شيخه ابن القطَّان الفَاسي في كتابه: (بيان الوهم والإيهام)، كما أنّ له بعض التعقّبات على عبد الحق الإِشْبِيْلي صاحب: (الأحكام الوسطى)؛ لأن كل وهم وقع فيه عبد الحق الإِشْبِيْلي، ولم ينبه عليه ابن القطَّان، فإن ابن المَوَّاق اعتبره وهمًا مشتركا فيه، باعتبار أنّ الأوّل وقع فيه، والثّاني غفل عن التنبيه عليه، وذلك لأنّ ابن القطّان التزم بتقويم جميع الأوهام الواقعة في كتاب (الأحكام الوسطى).

وكانت هذه الدراسة قائمة على منهج الاستقراء والتحليل، والنقد، ولذا قمت باستقراء عددٍ من التعقبات التي تعقب فيها ابن المَوَّاق شيخه ابن القطَّان، وتتبعت هذه التعقبات، وجمعتها وصنفتها حسب نوعها، ودرستها دراسة علمية وفق منهج المحدثين وقواعدهم في هذا المجال، محاولا معرفة وجه الصواب فيها، ومن خلال هذه الدراسة يمكن التعرف على شخصية ابن المَوَّاق النقدية التي اتسمت بالأدب الجم، وسيلان ذهنه عند كل مسألة، وإلمامه بطرق الحديث، بالإضافة إلى معرفة مصادره وأدلته من كتب السنة الأصلية، مدى إصابته ودقته في هذه التعقبات، مما يجعلنا نوسع دائرة الاهتمام بعلم التعقبات بين المحدثين على بعضهم لبعض.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

تعقبات ابن المؤَاق (ت:٦٤٢هـ) في كتابه (بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب "البيان"، وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله) دراسة وصفية نقدية

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ سيدنا محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فإنّ تعقبات العلماء تمثل لونًا من ألوان النقاش العلمي الهادف، والنقد البناء، الذي يبتغى من ورائه إصابة الحق، وسد الخلل، وإكمال النقص الذي لا يخلو منه إنسان، قال الإمام مسلم: "فليس من ناقل خبر، وحامل أثر، من السلف الماضين إلى زماننا، – وإن كان من أحفظ الناس، وأشدّهم توقّيًا، وإتقانًا لما يحفظ وينقل– إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله".(١)

والتعقب فن سار عليه كثير من العلماء، وهو يعد خدمة اللاحق للسابق، وليس تقليلًا من شأن الكتاب المتعقب عليه، وها هي أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها– استدركت على بعض أصحاب رسول الله ﷺ في مواطن متعددة، وقد جمع ذلك الإمام الزركشي في كتابه (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة)(٢)، وتلاه السيوطي في كتابه: (عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة).(٣)

فلذلك كان البحث عن الصواب يعدّ هدفًا وغرضًا لأهل العلم، ومن العلماء الذين أسهموا في ذلك الناقد أبو عبدالله بن المؤَاق في كتابه الموسوم: بـ (بغية النقاد النقلة، فيما أخل به كتاب "البيان" وأغفله، أو ألم به فما تممه ولا كمله) الذي جاء حافلًا بألوان متنوعة من التعقب والاستدراك على شيخه ابن القطّان الفَاسي، كما أنّ له بعض التعقّبات على عبد الحق الإِشْبِيْلي صاحب: (الأحكام الوسطى)؛ لأن كل وهم وقع فيه عبد الحق الإِشْبِيْلي، ولم ينبه عليه ابن القطَّان، فإن ابن المؤَاق اعتبره وهمًا مشتركًا فيه، باعتبار أنّ: الأوّل وقع فيه، والثّاني غفل عن التنبيه عليه؛ وذلك لأنّ ابن القطّان التزم بتقويم جميع الأوهام الواقعة في كتاب (الأحكام الوسطى).

فكان كتاب (بغية النقاد) من فصيلة التعقّبات العلمية بين العلماء، ثم إنه اشتمل على كثير من الأحاديث التي يدور موضوع تعقيبها على علم العلل، وقد بلغت عدد الأحاديث فيه ٣٨٧ حديثًا، وعدد التعقبات ٥٢٤ تعقبًا؛ في أنواع كثيرة من علوم الحديث.

ثمّ إنّ موضوع الكتاب يتناول أحاديث الأحكام، والحكم عليها بالصحة، أو الحسن، أو الضعف يترتب عليه أمور أخرى تتعلق بالحكم الشرعي في أفعال العباد وبالحلال والحرام...، فعزمت على تتبع عدد من هذه التعقبات التي ذكرها ابن المؤَاق في كتابه: (بغية النقاد النقلة) على كتاب: (بيان الوهم والإيهام) لابن القطَّان، (والأحكام الوسطى) لعبد الحق الإِشْبِيْلي، وجمعها وتصنيفها على حسب نوعها، ودراستها دراسة

---

(١) التمييز، لمسلم بن الحجاج، ص١٧٠.

(٢)طبع الكتاب بتحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة ١٤٢١هـ.

(٣) طبع الكتاب بتحقيق: عبدالله الدرويش، ونشره مكتبة العلم – القاهرة ١٤٠٩هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

علمية، وفق منهج المحدثين وقواعدهم في هذا المجال.

إشكالية البحث وأسئلته:

يتناول هذا الموضوع، دراسة عددٍ من تعقبات ابن المَوَّاق على ابن القطَّان وغيره في كتابه (بغية النقاد النقلة) ومعرفة منهجه في النقد والإعلال، ومدى موافقته الأئمة أو مخالفتهم، ويتفرع عن ذلك ضرورة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

-كيف تعامل ابن المواق مع آراء من سبقه من العلماء؟

- ما أنواع تعقبات ابن المَوَّاق على شيخه ابن القطَّان، وعبد الحق الإِشْبِيْلي؟

- ما أدلة ابن المَوَّاق فيما ذهب إليه من مخالفته ابن القطَّان الإِشْبِيْلي؟

- هل أصاب ابن المواق في جميع تعقباته في كتابه (بغية النقاد النقلة) وما الراجح والصحيح فيها؟

- ما عبارات ابن المَوَّاق التي استخدمها في تعقبه على شيخه ابن القطَّان، والإِشْبِيْلي؟

أهمية الدراسة:

أولًا: مكانة ابن المَوَّاق: فهو إمام في علمي الرواية، والدراية من جرح وتعديل، وتصحيح وتعليل، وتفقه، قال ابن الأبار: "وعني بالحديث على جهة التفقه والتعليل، والبحث عن الأسانيد، والرجال، والزيادات وما يعارض وما يعاضد"[١]، وقد اهتم بكلامه المحققون من المتأخرين كمغلطاي[٢]، وبدر الدين الزركشي[٣]، وابن حجر[٤]؛ بل إن ابن حجر على جلالة قدره ومكانته كثيرا ما يعتمد على قول ابن المَوَّاق [٥]، وقد وصفه ابن الأبار بالناقد المحقق.[٦]

ثانيًا: مكانة كتاب (بغية النقاد) وأهميته تكمن في أمرين:

(١) الإعلام بما حل بمراكش من الأعلام: ٢٣٣/٤.
(٢) إكمال تهذيب الكمال: ١٨١/١، ٢١٥/٦، ٣٣٩/٦، ١٢٣/١٠.
(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: ٣/ ٥٤٥.
(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ١/ ٤٧٦، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٤.
(٥) كما في التهذيب ٤٣٥/٧.
(٦) نقله عنه العياشي في رحلته ٢٤٧/٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

احتوائه على مادة علمية غزيرة؛ حيث إن ابن المؤَاق عُني بأحاديث الأحكام التي هي من عمدة الفقه في الدين، فأصل الكتاب (الأحكام الكبرى) لعبد الحق الإِشْبِيْلي. كما جلّى علمَ العلل، والجرح والتعديل، وتكلم في علم أصول الحديث بنفس عميق في هذه الفنون؛ مما جعل النقاد المحققين ينقلون عنه نقل المقر بتعقباته وما قرره كما في النكت لابن حجر.(١)

سلسلة المصنفات التي سبقت (بغية النقاد). وهي سلسلة متينة بحلقات ذهبية رصينة ابتدأت بعبد الحق الإِشْبِيْلي مصنف أصل الكتاب: (الأحكام الكبرى)، منتهية بابن رُشَيْد السبتي الذي أتمه وأخرجه، وما بينهما ابن القطَّان الفَاسي في تعقبه على كتاب (بيان الوهم والإيهام). وابن المؤَاق تعقّب شيخه ابن القطّان، فكمل العقد الفريد، فمن هنا جاءت أهمية الكتاب.

ثالثاً: الحاجة إلى المراجعات العلمية، والتعقبات النقدية، وأثرها في بناء الشخصية العلمية، وتنمية الملكة النقدية عند طلبة العلم.

أهداف الدراسة:

أولًا: جمع بعض تعقبات الإمام ابن المؤَاق على شيخه الإمام ابن القطَّان، ومحاولة الوقوف على الراجح والمرجوح من أقوالهما، بعد عرضها ومناقشتها، ودراستها دراسة نقدية.

ثانيًا: الوقوف على منهجية العلماء في التعامل مع آراء من سبقهم، والتأسي والاستفادة من هذه المنهجية، وتجليتها للأنظار، حتى تكون دافعًا لعلماء العصر، وطلبة العلم في نبذ التعصب، وإحاطتهم بأن هُناك مسائل يسوغ فيها الخلاف والاجتهاد.

ثالثًا: الكشف عن الاختلافات المنهجية بين التلميذ " المؤَاق "وشيخه "ابن القطَّان" والموازنة بينهما في علم العلل وغيره، مع ملاحظة ما تضمنته عباراتهم في التعقبات من أدب واحترام، دون نقد لشخصه وتجريح، وهذا سائغ في ساحة العلم وأهله.

رابعًا: الوقوف على أنواع التعقبات عند الإمام ابن المؤَاق في علمي الحديث رواية ودراية، والتطبيق العملي لمسائل الجرح والتعديل، والعلل، ونحوها، فالتطبيق العملي والوقوف عليه خير وسيلة للاستفادة والإفادة.

خامسًا: معرفة مدى إصابة الإمام ابن المؤَاق، ودقته في هذه التعقبات، وموقف العلماء منها.

الدراسات السابقة:

لم أجد من تطرق إلى تعقبات ابن المؤَاق على ابن القطَّان في كتابه (بغية النقاد النقلة)، بدراسة علمية مستقلة أفردت تعقبات ابن المؤَاق على ابن القطَّان، والإِشْبِيْلي، ولكن ذكر محقق كتاب (بغية النقاد النقلة) الدكتور محمد خرشافي بعض الإشارات إلى تعقبات ابن المؤَاق على ابن

(١) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: ٥٩٢/٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

القطَّان، وغيره ولكنها ليست على جهة الاستقراء.

منهج البحث:

أولًا: سوف أتبع في هذه الدراسة إن شاء الله منهج الاستقراء، والتحليل، والنقد، فأقوم باستقراء عددٍ من التعقبات التي تعقب فيها ابن المؤَاق في كتابه (بغية النقاد النقلة)، وأختار نماذج منها تدل على المقصود، وأدرسها وأحللها، وأقارن بينها، وأنقدها نقدًا حديثيًّا مرجحًا لما أراه راجحًا بعد ظهور الحجة، أو مقرة لما أراه صوابًا، مستعينة بالله عز وجل، ثم بأقوال العلماء وضوابطهم، ومناهجهم من خلال المصادر الأصليّة في كل باب.

ثانيًا: أرتب التعقبات وفق الأبواب التي يرجع لها كل تعقب، ثم أقسّم البحث تقسيمًا علميًا، إلى فصول ومباحث، بحسب الحاجة ومتطلبات الدراسة وفقًا للخطوات التالية:

أعرض المادة العلمية بإيراد الحديث الذي يندرج تحته التعقبات أولًا، ثم أذكر قول: (الإِشْبِيْلي) ثم قول المتعقَّب عليه: (ابن القطَّان)، ثم تعقب: (ابن المؤَاق)، ثم تكون الدراسة والموازنة، ثم الترجيح للمسألة المتعقب فيها. مع العلم أن ابن المؤَاق يذكر أسماء من يتعقبهم رمزًا، فإذا قال (ع) يقصد ابن القطان، و (ق) عبد الحق الإِشْبِيْلي.

أذكر الأقوال التي أوردها ابن المؤَاق في المسألة، أو أشار إليها، وأذكر عند كل قول من قال به وأدلته إن وجدت، مع الاجتهاد في البحث عن الأقوال ومن قال بها ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، وأضعه تحت عنوان (الدراسة والموازنة).

أذكر في نهاية كل مسألة الترجيح، وقد يكون سبب الترجيح بناءً على ما ذكره ابن المؤَاق، أو ظهر من خلال دراسة الأقوال، كل هذا ليكون فهم المسألة متيسرًا للمطالع، وميسورًا على القارئ.

ثالثًا: فيما يتعلق بالتخريج فسأتبع المنهج الآتي:

أخرّج الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية، حسبما يقتضيه تتبع التعقب والكشف عن حقيقته، أما حديث المسألة فأقوم بتخريجه في الحاشية من الكتب الستة بالإضافة إلى مسند أحمد، وإن كان خارجها فأتتبعه بما يبين مخرجه من الكتب المسندة، مع نقل حكم الأئمة عليه إن وجد.

أعزو الأحاديث، وأوثّق النصوص بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث للكتب الستة، فإن لم يكن فيها فبرقم الجزء والصفحة ورقم الحديث.

رابعًا: ما يتعلق بالرواة المختلف فيهم، فإني أذكر أقوال الأئمة فيه من حيث التعديل والتجريح، ثم أختم الترجمة ببيان ما توصلت إليه في

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

حال الراوي على ضوء النظر في تلك الأقوال، وقواعد الجرح والتعديل.

خطة البحث:

التمهيد: ترجمة موجزة لابن المَوَّاق، وكتابه (بغية النقاد النقلة)، وفيه مطلبان:

الأول: التعريف بابن المَوَّاق.

الثاني: التعريف بكتابه (بغية النقاد النقلة).

المبحث الأول: تعقبات ابن المَوَّاق المتعلقة بالمرويات، وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: التعقبات المتعلقة بزيادة في الإسناد.

الثاني: التعقبات المتعلقة بسقط في الإسناد.

الثالث: تعقباته في تعارض الرفع والوقف.

المبحث الثاني: تعقباته المتعلقة بالرواة، وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: تعقباته المتعلقة بأسماء الرواة.

الثاني: تعقباته المتعلقة بتعيين الراوي.

الثالث: تعقباته المتعلقة بجرح الرواة وتعديلهم.

المبحث الثالث: تعقباته المتعلقة بالتخريج والعزو، وفيه مطلبان:

الأول: تعقباته المتعلقة بتخريج الحديث.

الثاني: تعقباته المتعلقة بعزو الأقوال إلى قائلها.

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج، ثم فهرس المصادر والمراجع.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

صفية محمد عسيري

التمهيد: ترجمة موجزة لابن المَوَّاق، وكتابه (بغية النقاد النقلة)، وفيه مطلبان:

الأول: التعريف بابن المَوَّاق:

أولًا: اسمه ونشأته:

هو: محمد بن أبي يحيى أبي بكر بن خلف بن فرج بن صاف، وهو مراكشي قرطبي الأصل قديمًا، الفاسي، يكنى بأبي عبد الله، واشتهر: بـ ابن المؤَّاق. ولد سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة، بمراكش ونشأ بها واستوطنها، استقضي ببلنسية، وفاس.

ثانيًا: أبرز شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: أمية بن عفير، وأبو بكر يحيى بن عبد الرحمن بن ثابت، وأبو الحسن ابن القطان، ولازمه واختص به، وابن قطرال، ومحمد بن سلمون، وأبو القاسم بن بقي، وأبو محمد عبد الحق الزهري، وأبو مروان الباجي، وأبو الوليد ابن الحاج...، وغيرهم.

تلاميذه: أبو بكر بن عثمان ابن السجلماسي، وأبو جعفر بن محمد بن عبد الحميد، وأبو الحجاج بن علي ابن عشرة، وأبو الحسن الرعيني، ومحمد بن عتيق بن علي...، وغيرهم.[(١)]

ثالثًا: مكانته، وثناء العلماء عليه:

احتل الإمام ابن المؤَّاق مكانة علمية خاصة، وقد امتدحه وأثنى عليه طائفة من كبار العلماء: قال فيه ابن عبد الملك: "وكان فقيهًا حافظًا محدثًا مقيدًا ضابطًا متقنًا، نبيل الخط بارعه، ناقدًا محققًا ذاكرًا أسماء الرجال وتواريخهم وأحوالهم".[(٢)] وقال في وصف تعقبه على كتاب شيخه ابن القطَّان بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: ظهر فيه إدراكه ونبله ومعرفته بصناعة الحديث، واستقلاله بعلومه، وإشرافه على علله وأطرافه، وتيقظه وبراعة نقده واستدراكه.

ووصفه ابن رُشَيْد السبتي بقوله: الحافظ الناقد أبو عبد الله بن الإمام أبي يحيى بن المؤَّاق. ولما تكلم محمد بن جعفر الكتاني على (الأحكام)، لعبد الحق الإِشْبِيْلي، ثم على: (بيان الوهم والإيهام على كتاب الأحكام)، لابن القطَّان الفَاسي، قال ما نصه: "وقد تعقب كتابه هذا في توهيمه لعبد الحق تلميذه: الحافظ الناقد المحقق، أبو عبد الله محمد بن الإمام يحيى بن المؤَّاق في كتاب سماه: المآخذ الحفال السامية، عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال، وما انضاف إليه من تتميم وإكمال. تعقبًا ظهر فيه –كما قال الشيخ القصار:–

---

(١) انظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة:٥/١٥٠-١٥٢، والإعلام بمن حل بمراكش من الأعلام: ٤/٢٣١-٢٣٢.
(٢) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ١/ ٢٧٣.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

إدراكه ونبله وبراعة نقده.[١]

وقال فيه ابن الأبار: كان حافظًا حافلًا في علم الفقه والخلاف فيه، ملازمًا للتدريس، تام النظر لا يدانيه أحد في ذلك، وله تنبيهات ومقالات مفيدة، منها: (المكاييل والأوزان)، وعني بالحديث على جهة التفقه والتعليل والبحث عن الأسانيد والرجال والزيادات وما يعارض وما يعاضد، ولم يعن بالرواية. [٢]

رابعًا: وفاته:

توفي سنة اثنتين وأربعين وست مائة، ودفن بداره المعروفة به من درب ابن صافي في داخلها.[٣]

الثاني: التعريف بكتابه (بغية النقاد النقلة):

التعريف بالكتاب:

اختلف في اسم هذا الكتاب، وإذا أخذنا بقول ابن رُشَيْد وغيره كما سبق، فإننا سنذهب إلى أن اسم الكتاب: (المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال أو الإغفال، وما انضاف إليه من تتميم أو إكمال). وقد وافقه على ذلك صاحب الرسالة المستطرفة، وآخرون.

ومن المعلوم أن أبا عبد الله بن المَوَّاق، قد توفي، –رحمه الله–، قبل أن يتم إخراج كتابه من المبيضة، فتولى إخراجه وتتمته ابن رُشَيْد السبتي، وهذا ما ذكره ابن القصار بقوله: إلا أنه تولى تخريج بعضه من المبيضة، ثم اخترمته المنية ولم يبلغ من تكميله الأمنية، فتولى تخريجه، مع زيادة تتمات وكتب ما تركه المؤلف بياضًا – أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رُشَيْد السبتي الفهري المالكي–. فيظهر لي أن ابن رُشَيْد السبتي هو الذي سمى الكتاب بعد تبييضه: بغية النقاد. [٤]

وهذا الكتاب لم يصل إلينا كاملا فهو ناقص، وقد أشار إلى ذلك محقق كتاب البغية بقوله: "هذا المخطوط لا يوجد منه سوى نسخة

(١) الرسالة المستطرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني ص: ١٧٨.
(٢) الإعلام بمن حل بمراكش من الأعلام: ٤/ ٢٣٣.
(٣) الإعلام بمن حل بمراكش من الأعلام: ٤/٢٣٣، جذوة الاقتباس ١/١٠٦ ترجمة ٢٧، وسلوة الأنفاس ١/٢٤٦.
(٤) الرسالة المستطرفة ص: ١٧٨، وانظر: قسم الدراسة من كتاب بغية النقلة للدكتور محمد خرشافي، ١/١٩٤-١٩٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

وحيدة، وهي على يتمها مبتورة الأول والآخر".[١]

منهجه في الكتاب:

من خلال ما ذكره المحقق في دراسته لكتاب البغية ومنهج الإمام فيه، ومن خلال دراستي للتعقبات في ثنايا الكتاب، نستطيع أن نلخص منهجه العام في كتابه بما يلي:

أولًا: الكتاب يدور من أوله إلى آخره على كلام ابن المؤَاق تعقيبًا واستدراكًا على كلام ابن القطَّان أو عبد الحق الإِشْبِيْلي في حديث أو في راو من رواته، أو بيان علة من علله.

ثانيًا: جمع الأحاديث المتعقبة في جامع واحد في فصل أو باب، وفصل بينها بعبارة دالة على هذا الفصل مثل: (وذكر)، ونحوها، وذلك عند ذكر كل حديث.

ثالثًا: لا يوجد حديث من أحاديث الكتاب – على الإطلاق– إلا وابن المؤَاق حاضر فيه، وهو آخر من يتعقب، فيبدأ بذكر طرف الحديث، ثم كلام الإِشْبِيْلي أو ابن القطَّان على هذا الحديث، وهي إما أن تكون على عبد الحق خاصة؛ فيشار إليها بحرف "ق"، أو على ابن القطَّان؛ فيشار إليها بحرف "ع"، أو عليهما معًا، فيشار إليها بـ "ق ع"، ثم ينتهي ابن المؤَاق بذكر تعقبه ورأيه في المسألة.

رابعاً: آثار عدم التنقيح لكتاب (بغية النقاد) واضحة عليه، سواء من حيث وضع أحاديث في غير أبوابها، أو من حيث التكرار لتعقيبات بعينها، أو من حيث وضع الحديث في مكانٍ ثم التوصية أن ينقل إلى مكان كذا...، وهذه كلها مؤشرات على بقاء الكتاب على حالته التي تركها عليه المؤلف.

خامسًا: تنوعت تعقيبات ابن المؤَاق على أبي الحسن بن القطَّان وعبد الحق الإِشْبِيْلي، ويمكن أن نجمل هذه التعقيبات في محاور، ثم كل محور يتوزع على عدة عناوين وهي كالآتي:

الزيادة، أو النقص في السند، أو تغيير وقع في اسم راو

الزيادة في الأسانيد.

النقص في السند أو ادعاؤه.

---

(١) انظر: قسم الدراسة من بغية النقاد النقلة: ص١٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

تغيير أو اختلاف وقع في اسم راوٍ، أو وهم في التعريف به.

في نسبة رواية لغير راويها، أو قول لغير قائله:

في نسبة رواية إلى غير راويها.

في نسبة قول لغير قائله.

تغيير يقع في المتن من بعض رواة السند: بزيادة، أو نقص، أو اختلاف في المعنى.

أوهام لها صلة بالحكم على الحديث بالصحة أو الضعف أو الحسن أو غير ذلك من الأحكام.

التعليل بما يتعلق بالاختلاف بين الرفع والوقف والإرسال والاتصال.

أوهام تتعلق بموقع الحديث ووجوده أو عدم وجوده. (١)

المبحث الأول: تعقبات الإمام ابن المَوَّاق المتعلقة بالمرويات، وفيه ثلاث مطالب:

الأول: التعقبات المتعلقة بزيادة في الإسناد[٢].

(١) التعقب

حديث المسألة:

عن أمِّ عطيةَ الأنصارية: أن امرأةً كانَت تَخْثُرُ بالمدينةِ، فقال لها النبي ﷺ: ((لا تَنْهَكِي، فإنَّ ذلكَ أحْظَى لِلمرأةِ، وأحَبُّ إلى البَعْلِ)) [٣].

قال الإِشْبِيْلي:[أبو داود، عن محمد بن حسان قال: نا عبد الوهاب الكوفي، عن عبد الملك بن عمير عن أم عطية أن امرأة كانت تختن بالمدينة..الحديث].(٤)

---

(١) انظر: دراسة كتاب بغية النقلة للدكتور محمد خرشافي: ١/١٦١-١٩٥.

(٢) ورد عند ابن المواق عدة مسائل من هذا النوع، انظر: بغية النقاد النقلة: ١/١٠/ح٢، ١/٢١/ح٥، ١/٢٦/ح٨، ١/٢٩/ح١٠، ١/٢٣٤/ح١٠٧.

(٣) أخرجه أبي داود في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في الختان ٧/٥٤١، برقم ٥٢٧١، وقال عقبه: "وليس هو بالقوي وقد روي مرسلا"، ومحمد بن حسان مجهول، وهذا الحديث ضعيف.

(٤) الأحكام الوسطى: ٤/١٤٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

صفية محمد عسيري

قال ابن القطَّان: [وذكر من طريق أبي داود، عن محمد بن حسان، قال: حدثنا عبد الوهاب الكوفي، عن عبد الملك بن عمير، عن أم عطية، أن امرأة كانت تختن بالمدينة، فقال لها النبي ﷺ:((لا تنهكي...)) الحديث، ولم يبين حال عبد الوهاب هذا، وهي لا تعرف].[(١)]

قال ابن المؤَّاق: [وذكر حديث أم عطية في الخِفَاض أن امرأة كانت تختن بالمدينة، فقال لها النبي ﷺ: ((لا تُنْهِكِي...) الحديث، ذكره أبو محمد هكذا: أبو داود عن محمد بن حسان؛ قال حدثنا عبد الوهاب الكوفي، عن عبد الملك بن عمير، عن أم عطية، فذكر الحديث.

فنقله ع كما ذكره ق: في باب ما أعله براو وترك غيره، وأعله بالجهل بعبد الوهاب الكوفي، وذلك وَهْمٌ منهما، ولا وجود لعبد الوهاب الكوفي في هذا الإسناد...، فأعلم أن الحديث عند أبي داود هكذا: (نا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وعبد الوهاب بن عبد الرحيم الأشجعي الدمشقي؛ جميعًا قالا: نا مروان، قال نا محمد بن حسان، قال عبد الوهاب: الكوفي، عن عبد الملك بن عمير، عن أم عطية الأنصارية). هذا نص الإسناد عند أبي داود.

فاعلم الآن أن عبد الوهاب هو: ابن عبد الرحيم الأشجعي شيخ أبي داود الذي روى عنه هذا الحديث مقرونًا بسليمان بن عبد الرحمن، فانفرد عبد الوهاب بن عبد الرحيم بأن نسب محمد بن حسان راوي الحديث إلى أنه كوفي. ولم يقل ذلك سليمان بن عبد الرحمن، فقال أبو داود: قال عبد الوهاب – أي عبد الوهاب الأشجعي– أن محمد بن حسان: (أنه الكوفي)، فالكوفي نعت لمحمد بن حسان، لا لعبد الوهاب.

فقول أبي داود: قال عبد الوهاب بمثابة: زاد عبد الوهاب في وصف محمد ابن حسان أن نسبه إلى الكوفة، وهذا مما لا خفاء به على من تأمله فنقله ق وزاد فيه بعد قال (حدثنا)، فاستقام له زيادة رجل في الإسناد لا وجود له؛ وهو (عبد الوهاب). فنقله ع وزاد توغلًا في الوهم؛ فأعل الحديث به...].[(٢)]

الدراسة والموازنة:

استنكر ابن المؤَّاق على الإِشْبِيْلي وابن القطَّان زيادتهما راوٍ في السند لا وجود له وهو: عبد الوهاب الكوفي، فبعد البحث والتحري وجدت أن ابن المؤَّاق أصاب في توهيمه للإشبيلي وابن القطَّان، وذلك على النحو التالي: أن ابن القطَّان في كتابه (الوهم والإيهام) وقبله الإِشْبِيْلي في كتابه (الأحكام الوسطى) ذكروا ما ذكره ابن المؤَّاق من زيادتهم لرجل في الإسناد وهو: عبد الوهاب الكوفي، وَهْمًا منهما أنه راوٍ يروي عن محمد بن حسان، وأن سبب وَهْمهما؛ أن أبا داود عند روايته لهذا الحديث عن شيخه عبد الوهاب بن عبد الرحيم الأشجعي، وشيخه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، انفرد شيخه عبد الوهاب الأشجعي بأن نسب محمد بن حسان – راوي الحديث– إلى أنه كوفي، ولم يقل ذلك شيخه سليمان بن عبد

---

(١) بيان الوهم والإيهام: ٢٦٥/٣.

(٢) بغية النقاد النقلة: ١٧/١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

الرحمن، فقال أبو داود: قال عبد الوهاب – أي عبد الوهاب الأشجعي–: أن محمد بن حسان، أنه: (الكوفي). فالكوفي نعت لمحمد بن حسان، لا لعبد الوهاب الأشجعي، ومما يؤكد ذلك القرائن التالية:

تتبعت رواية أم عطية التي في حديث المسألة، في جميع الطبعات لسنن أبي داود التي وقفت عليها[١]، والسنن الكبرى للبيهقي[٢] – بحكم أنه يروي من طريق أبي داود–، وبقية المصادر من كتب التخريج[٣] ...، وغيرها[٤]، ذكروا الرواية على الوجه الصحيح الذي ذكره ابن المؤَاق من غير زيادة رجل في الإسناد وهو: "عبد الوهاب الكوفي"، وإنما اتفقت الروايات على قول أبي داود: قال عبد الوهاب – أي عبد الوهاب الأشجعي– أن محمد بن حسان: (أنه الكوفي)، فالكوفي نعت لمحمد بن حسان، لا لعبد الوهاب.

أن المزي في تحفة الأشراف عند ذكره رواية أم عطية في سنن أبي داود، قال: "عن سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وعبد الوهاب بن عبد الرحيم الأشجعي، كلاهما عن مروان بن معاوية، عن محمد بن حسان الكوفي، عن عبد الملك بن عمير به".[٥] وكذلك في أحد أسانيد البيهقي في معرفة السنن والآثار قال: "ورواه مروان بن محمد، عن محمد بن حسان الكوفي، وهو مجهول، عن عبد الملك بن عمير، عن أم عطية، أن امرأة كانت تختن، فذكره"[٦]. فجميع الروايات هنا اتفقت على أن – محمد بن حسان – هو المقصود بالكوفي، و أنه لا وجود لعبد الوهاب الكوفي في السند المذكور.

تبين بعد البحث في ترجمة – عبد الملك بن عمير– فلم أجد أحدا ممن يروي عنه اسمه – عبد الوهاب–، ووجد ممن روى عنه محمد بن

---

(١) سنن أبي داود ٥٤١/٧، برقم ٥٢٧١، للمحقق: شعَيب الأرنؤوط، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، وسنن أبي داود ٤٥٦/٥، للمحقق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة – بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٢٥ هـ، وسنن أبي داود ٣٦٨/٤، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ، وسنن أبي داود ١١٠٣/١ علق عليه: ياسر حسن – عز الدين ضلي – عماد الطيار، الناشر: مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت١٤٣٤هـ، وسنن أبي داود ١٠٥٩/١، برقم ٥٢٧١، للمحقق: عصام موسى هادي، وقد قام المحقق بضبط السنن على تسع نسخ خطية.

(٢) السنن الكبرى: ٨/ ٥٦٢.

(٣) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: ٥٠١/١٢، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ٧٤٥/٨، جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن ٣٥٧/٤.

(٤) موضح أوهام الجمع والتفريق ٣٩٨/٢، وشرح سنن أبي داود ١٩/ ٦٦٩، وفتح الودود في شرح سنن أبي داود ٧٤٩/٤.

(٥) تحفة الأشراف: ٥٠١/١٢.

(٦) معرفة السنن والآثار: ٦٢/١٣، برقم ١٧٤٨١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

حسان في هذا الحديث[١]، فهذه قرينة تدل على وَهْمِ من ظن أن عبد الوهاب الكوفي رجل زائد في الإسناد.

ومن القرائن أيضًا: أن عبد الوهاب بن عبد الرحيم الأشجعي ليس بكوفي؛ بل دمشقي جوبري، من أهل قرية جوبر من غوطة دمشق، كما قال بذلك أصحاب التراجم.[٢]

لعل وهم الإِشْبِيْلي وابن القطَّان أنهما وقفا على أحد النسخ المغلوطة، فقد جاء في بعض النسخ لسنن أبي داود: "أخبرنا عبد الوهاب الكوفي " بزيادة رجل في السند على الوَهْم، دليل ذلك أن الشيخ السهارنفوري صاحب شرح (بذل المجهود في حل سنن أبي داود) قال: "(نا عبد الوهاب الكوفي) هكذا في النسخة المجتبائية، والنسخة الكانفورية، والنسخة المكتوبة الأحمدية، والنسختين المدنيتين، وهذا غلط؛ لأنه ليس أحد من عبد الوهاب كوفيًا، وليس في تلاميذ عبد الملك بن عمير عبدُ الوهاب، والصواب ما في النسخة المصرية ونسخة العون[٣]"[٤].

وجدت صاحب عون المعبود نبه على هذا في شرحه، حيث قال: "وفي بعض النسخ هذا الإسناد هكذا: (أنبأنا محمد بن حسان، أخبرنا عبد الوهاب الكوفي،) وهو غلط لا يصح"[٥]، كما و وجدت الخطابي (ت:٣٨٨هـ) – رحمه الله– في (معالم السنن) زاد رجلا في السند على الوهم، قال الخطابي: "قال أبو داود: حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي حدثنا مروان، قال: حَدَّثنا محمد بن حسان حدثنا عبد الوهاب الكوفي عن عبد الملك بن عمير عن أم عطية الأنصارية أن امرأة كانت تختن بالمدينة...الحديث". فلعله وقف على النسخ التي ذكرها السهارنفوري التي وهمت بزيادة عبد الوهاب الكوفي، والله أعلم.

الترجيح:

وبناءً على ما سبق: فإننا نرجح رأي ابن المَوَّاق في توهيمه للإشبيلي وابن القطَّان، من زيادتهما لرجل في الإسناد على الوَهْم، وهو "عبد الوهاب الكوفي".

النتيجة: حث القارئ على التنبه عند قراءة الأسانيد، وهذا أمر فيه قدر من الوضوح.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٦٠/٥، والثقات لابن حبان: ١١٦/٥، تهذيب الكمال ٣٧٠/١٨، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٦٨٨/٣، سير أعلام النبلاء ٤٣٨/٥، تهذيب التهذيب ٦٢٠/٢.

(٢) انظر: تهذيب الكمال للمزي: ٥٠١/١٨، تاريخ الإسلام: ١١٧٤/٥، تهذيب التهذيب: ٦٣٨/٢.

(٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود ١٢٢/١٤.

(٤) بذل المجهود في حل سنن أبي داود: ٦٥٧/١٣.

(٥) عون المعبود: ١٢٢/١٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

الثاني: التعقبات المتعلقة بسقط في الإسناد[١].

(٢) التعقب

حديث المسألة:

عن سويد بن قيس التجيبي أن قرط بن عوف حدثه أنه سأل عائشة فقال: (يا أم المؤمنين أكان النبي ﷺ يضاجعك وأنت حائض فقالت: نعم إذا شددت علي إزاري؛ وذلك إذ لم يكن إلا فراش واحد فلما رزقنا الله فراشين اعتزل رسول ﷺ)[٢].

قال الإِشْبِيْلي: [وذكر أبو عمر في التمهيد من حديث ابن لهيعة أن قرط بن عوف سأل عائشة فقال: يا أم المؤمنين أكان النبي ﷺ يضاجعك وأنت حائض...الحديث]. [٣]

قال ابن المَوَّاق: [وذكر حديث عائشة في مضاجعة الحائض...، بإسقاط راويين من إسناده فيما بين قرط ابن عوف، وابن لَهِيعة، فإن ابن لَهِيعة إنما يرويه عن يزيد بن أبي حبيب، عن سويد بن قيس التجيبي. أن قرط ابن عوف حدثه أنه سأل عائشة. كذا وقع الحديث عند أبي عمر بن عبد البر في التمهيد...، فوَهم بقوله: أن قرط ابن عوف سأل عائشة، وذلك انقطاع آخر. وقد روي كذلك عن سويد. وصوابه كما ذكرته عن سويد، أن قرط بن عوف حدثه أنه سأل عائشة...، الحديث. والله أعلم]. [٤]

الدراسة والموازنة:

استنكر ابن المَوَّاق على الإِشْبِيْلي في هذا الحديث من حذفه رجلين في الإسناد على الوهم، فيما بين قرط بن عوف، وابن لَهِيعة. فإن ابن لَهِيعة إنما يرويه عن يزيد بن أبي حبيب، عن سويد بن قيس التجيبي. أن قرط بن عوف حدثه أنه سأل عائشة. وقد أغفل ابن القطَّان ذلك، ولم يتنبه فيما وقع فيه الإِشْبِيْلي، وكل ما ذكره ابن المَوَّاق صحيح، إذ إن أبا عمر ساقه في التمهيد هكذا: "وذكر دحيم قال:

---

(١) ورد عند ابن المواق عدة مسائل من هذا النوع، انظر: بغية النقاد النقلة ١/٦٠/ح٢١، ١/٩٨/ح٤١، ١/١١٣/ح٥١، ١/١٣٨/ح٦٧، ١/١٦٨/ح٧٧، ١/٣١٤/ح١٥١، ١/٨٧/ح٣٧، ١/١٣١/ح٦٣.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده: ٤١/١٥٣/ح٢٤٦٠٦، وابن عبد البر في التمهيد:٣/١٦٨.كلاهما من طرق عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سويد بن قيس، عن قرط بن عوف، عن عائشة. فذكره قال ابن عبد البر عقبه: " وهذا لا نعلم يروى إلا من حديث ابن لهيعة وليس بحجة".

(٣) الأحكام الوسطى، ١/٢٠٩-٢١٠.

(٤) بغية النقاد النقلة، ١/٥٠-٥١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

حدثنا الوليد بن سلم قال: حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سويد بن قيس التجيبي أن قرط بن عوف حدثه أنه سأل عائشة فقال: يا أم المؤمنين، أكان النبي ﷺ يضاجعك وأنت حائض؟ فقالت: نعم؛ إذا شددت عليَّ إزاري؛ وذلك إذ لم يكن إلا فراش واحد، فلما رزقنا الله فراشين اعتزل رسول الله ﷺ. وهذا لا نعلم يروى إلا من حديث ابن لهيعة وليس بحجة" (١) والحديث أخرجه أحمد في مسنده، من طريق قتيبة بن سعيد، عن ابن لهيعة، عنه به(٢).

الترجيح:

تبين مما سبق أن صوابه بذكر (يزيد بن أبي حبيب، عن سويد بن قيس) في الإسناد بين ابن لهيعة، وقرط بن عوف، ولكن لا يعد هذا وهما للإشبيلي في عدم ذكرهما في الإسناد، إذ إن كتابه ليس بكتاب رواية حتى يلتزم بذكر الإسناد برمته، إنما قصد ذكر الراوي الذي يمكن أن يعل به الحديث بدليل قوله: قال أبو عمر: "لا نعلم يروى إلا من طريق ابن لهيعة وليس بحجه"٣، فالقصد التنصيص على علة الحديث لا سوق الإسناد.

الثالث: تعقباته في تعارض الرفع والوقف.

(٣) التعقب

حديث المسألة:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَقَالَ: ((لَا يُبَعْنَ وَلَا يُوهَبْنَ وَلَا يُورَثْنَ، يَسْتَمْتِعُ بِهَا سَيِّدُهَا مَا دَامَ حَيًّا فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ))٤.

---

(١) التمهيد ١٦٨/٣-١٦٩.

(٢) مسند أحمد، ١٥٢/٤١/ ح٢٤٦٠٦.

(٣) التمهيد: ١٦٨/٣.

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه: ٢٣٦/٥/ ح٤٢٤٧، عن عبد الله بن جعفر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً. ورواه أيضاً في السنن: ٢٣٦/٥/ ح٤٢٤٦، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر موقوفاً.
ورجح الدارقطني في العلل: ١٩٢/١٣. الموقوف على عمر، وقال ابن دقيق العيد في "الإلمام": ٤٨٢/٢، "المعروف فيه الوقف. والذي رفعه ثقة، وقيل: لا يصح مسندا".

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

قال الإِشْبِيْلي: [الدارقطني، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد وقال: ((لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن ...الحديث. هذا يروى من قول ابن عمر ولا يصح مسندًا.][(١)]

قال ابن القطَّان: [وذكر أيضا من طريق الدارقطني عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد، وقال: ((لا يبعن، ولا يوهبن...))الحديث، ثم قال: هذا يروى من قول ابن عمر، ولا يصح مسندًا. كذا قال: أنه يروى من قول ابن عمر، وليس كذلك، وإنما يروي موقوفًا من قول عمر، من حديث يرويه عبد العزيز بن مسلم القسملي – وهو ثقة– عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فاختلف عنه. فقال عنه يونس بن محمد: وهو ثقة، وحدث به من كتابه عن النبي ﷺ. وقال عنه يحي بن إسحاق، وفليح بن سليمان: عن عمر، لم يتجاوزه، وكلهم ثقات، وهذا كله ذكره الدارقطني].[(٢)]

قال ابن المَوَّاق: [وقال ما هذا نصه: "وذكر أيضًا من طريق الدارقطني عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد...، الحديث. انتهى ما ذكر، وفيه مواضع للتنقيح: "...التنقيح الثاني: في رواية هذا الحديث، هل الأصوب فيه الرفع، كما ظهر من كلام (ع) أو الوقف؟ فنقول: مذهب أبي الحسن الدارقطني أن: الوقف فيه هو الصواب، وأن من رفعه فقد وَهم، فإنه ذكر رواية يونس بن محمد في العلل.

ثم قال: خالفه شيبان بن فروخ؛ فرواه عن عبد العزيز، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر، قوله. ورواه عبد الله بن جعفر المديني عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وخالفه الحفاظ من أصحاب عبد الله بن دينار؛ منهم: مالك وإسماعيل بن جعفر، وغيرهما، فرووه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر قوله، وهو الصواب.

وقال في موضع آخر: (يرويه مالك، وعبيد الله بن عمر وسعد بن إبراهيم عن نافع، عن ابن عمر قوله. وكذلك رواه عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قوله. ثم حكى رواية يونس بن محمد، ثم قال: والصحيح عن عمر موقوف.

قال ع: فهذا الدارقطني إنما صوب وصحح قول من وقفه، وذكر في السنن ممن رواه عن عبد العزيز القسملي، فوقفه كما وقفه: شيبان بن فروخ: فليح بن سليمان ويحي بن إسحاق السيليحيني. قال م فالصواب إذًا: قول هؤلاء الحفاظ الذين وقفوه، وهم: مالك

---

(١) الأحكام الوسطى: ٢٢/٤.

(٢) بيان الوهم والإيهام: ٨٨/٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

وإسماعيل بن جعفر، وتابعهم فليح، ويحيى بن إسحاق في روايتهما عن عبد العزيز بن مسلم، ووافق ذلك رواية نافع عن ابن عمر؛ من رواية مالك، وعبيد الله ابن عمر، وسعد بن إبراهيم.

وليس يجوز أن يخطّأ هؤلاء كلهم لرواية يونس بن محمد عن عبد العزيز القسملي، وهو قد خولف فيها عن عبد العزيز، ويجعل قوله حجة على هؤلاء الحفاظ الأثبات، وفيهم إمام جليل؛ وهو مالك بن أنس، ولا نعلم أحدًا تابع يونس بن محمد على روايته إلا رجلًا ضعيفًا، لا عبرة بقوله، وهو عبد الله بن جعفر المدني؛ فإنه رواه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. وعبد الله بن جعفر لا يعتد به إذا لم يُخَالف، فكيف إذا خولف. فتبين أن الصواب في هذا الحديث الوقف. والله أعلم].أ.هـ[١]

الدراسة والموازنة:

تعقب ابن المَوَّاق ابن القطَّان في كتابه الوهم والإيهام في حديث "النهي عن بيع أمهات الأولاد" بثلاث تعقبات وسماها تنقيحات، والذي يخص هذا المبحث هو التنقيح الثاني، – لذا اكتفيت بذكره–، فما ذكره في هذا التنقيح: تحقيق الأمر في الحديث هل موقوف أم مرفوع؟، وخاصة ما ثبت عن ابن القطَّان من قوله: (وعندي أن الذي أسنده ثقة خير ممن وقفه)[٢].

قلت: إن ابن القطَّان – رحمه الله– نقل حديث "النهي عن بيع أمهات الأولاد "في موضعين من كتابه الوهم والإيهام، فأما الموضع الأول: فإنه قال متعقباً الإِشْبِيْلي: "ثم قال– الإِشْبِيْلي–: هذا يروى من قول ابن عمر، ولا يصح مسندا". كذا قال: أنه يروى من قول ابن عمر، وليس كذلك، وإنما يروي موقوفًا من قول عمر، من حديث يرويه عبد العزيز بن مسلم القسملي – وهو ثقة– عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فاختلف عنه. فقال عنه يونس بن محمد: وهو ثقة، وحدث به من كتابه عن النبي ﷺ. وقال عنه يحيى بن إسحاق، وفليح بن سليمان: عن عمر، لم يتجاوزه، وكلهم ثقات، وهذا كله ذكره الدارقطني، فاعلمه".[٣] في هذا الموضع نص ابن القطَّان على ترجيح الموقوف عن عمر ﷺ ثم ساق كلام الدارقطني بمعناه كما في السنن للدارقطني[٤]، وفي هذا الموضع تعقبه ابن المَوَّاق ولقد فهم من كلام ابن القطَّان أنه يرجح المرفوع بهذا النقل السابق، وابن القطَّان في هذا النقل –كما ترون– لم يرجح المرفوع؛ وإنما رجح الموقوف

(١) بغية النقاد النقلة: ١/١٥٤.
(٢) بيان الوهم والإيهام: ٥/٤٤٧.
(٣) بيان الوهم والإيهام، ٢/ ٨٨.
(٤) السنن للدارقطني، ٥/٢٣٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

على عمر.

وأما الموضع الثاني: الذي تعقب ابن القطَّان على الإِشْبِيْلي ذات الحديث وهو ما حصل فيه اللّبْس قوله: "ثم قال- الإِشْبِيْلي -: هذا يروى موقوفًا من قول ابن عمر، ولا يصح مسندًا، انتهى قوله. وعندي أن الذي أسنده خير من الذي وقفه.

وفي كلامه هذا خطأ. وهو قوله: إنه موقوف على ابن عمر، وإنما هو موقوف على عمر، رفعه يونس بن محمد، عن عبد العزيز بن مسلم، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، ورواه يحيى بن إسحاق، وفليح بن سليمان عن عبد العزيز بن مسلم عن عمر نحوه غير مرفوع".(١)

في هذا الموضع كلام ابن القطَّان فيه إيهام فكيف يقول: "وعندي أن الذي أسنده خير من الذي وقفه"، ثم يقول: "وإنما هو موقوف على عمر!" ثم يسرد معنى كلام الدارقطني في السنن الذي يرجح فيه الوجه الموقوف عن عمر(٢) وهو ما يوافق كلامه في العلل(٣)، ويضاف إلى ذلك: أنه وافق الدارقطني في ترجيح الموقوف عن عمر كما في الموضع الأول، فترجح لي أن ابن القطَّان هنا يرجح الوجه الموقوف على عمر رضي الله عنه للقرائن التالية:

أن قول ابن القطَّان "وعندي أن الذي أسنده خير من الذي وقفه" أنه لا يريد ترجيح المسند المرفوع على الموقوف، وإنما يريد زيادة تضعيف لما ذهب إليه الإِشْبِيْلي، وذلك أن قول الإِشْبِيْلي: "يروى موقوفًا عن ابن عمر ولا يصح مسندًا"، فيها أنه يقوي الموقوف على المسند وذلك أنه صاغها بصيغة التمريض للموقوف بقوله: يروى، ثم جزم بأنه لا يصح مسندًا، فردَّ عليه ابن القطان بأن من أسند خير ممن وقف، وهو كما قال ابن القطَّان، فالذي أسنده – يونس بن محمد المؤدب- وهو (ثقة) عند ابن القطَّان كما تقدم. وأما من رفع وأسنده إلى النبي ﷺ فقد تفرد به عبد الله بن جعفر المديني حكم عليه ابن المَوَّاق بأنه رجل ضعيف لا عبرة بقوله؛ لا سيما وأن ابن القطَّان اعتمد على السنن في نقل كلام الدارقطني ولم يذكر العلل. وفي السنن عبد الله بن جعفر وقفه على ابن عمر(٤) ولم يذكر له الدارقطني وجهًا رفعه فيه، بخلاف العلل فذكر وجها عن عبد الله بن جعفر تابع فيه يونس بن محمد على الرفع وتفرد بالوقف على ابن عمر(٥) وقد

(١) بيان الوهم والإيهام، ٥/ ٤٤٧.
(٢) السنن للدارقطني، ٥/٢٣٦.
(٣) العلل للدارقطني، ١٣/١٩٢.
(٤) سنن الدارقطني، ٥/٢٣٧/ح ٤٢٥٠.
(٥) العلل للدارقطني، ١٣/١٩٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

قال ابن المؤَّاق "وعبد الله بن جعفر لا يعتد به إذا لم يُخَالف، فكيف إذا خولف".[١]

ثم إن ابن القطَّان لما ذكر مقولته التي فُهِم منها أنه يرجح المرفوع عقب بقوله: "وإنما هو موقوف على عمر" ثم ذكر الأوجه وهو معنى كلام الدارقطني في السنن، وهو الوجه الذي رفعه يونس بن محمد، ثم أعقبه بالوجه الموقوف على عمر، وذكر أنه يرويه راويان بخلاف الوجه المرفوع، وهذه قرينة مرجحة بأنه يريد ترجيح الموقوف على عمر كما نص بقوله: "وإنما هو موقوف على عمر"، ولو أراد أنه موقوف على ابن عمر – كما يقول ابن المؤَّاق – لذكر الوجه عن ابن عمر وذكر القرائن كما هي العادة.

أن ذكره للوجهين المرفوع عن ابن عمر والموقوف عن عمر إنما يطابق كلامه في الموضع الأول وهو: ترجيحه الموقوف على عمر وتبع الدارقطني في ذلك، وقرينته أنه لم يتعرض في الموضع الثاني من روى الوجه الموقوف عن ابن عمر، هنا يُحمل الموهم من كلامه على المحكم منه، وهذا خير من قولنا بتناقض ابن القطان.

الترجيح:

وهم ابن المؤَّاق في تعقيبه على ابن القطَّان في كلامه على التنقيح الثاني، وهو ما ثبت عن ابن القطَّان من قوله: (وعندي أن الذي أسنده ثقة خير ممن وقفه). وإنما قصد ابن القطَّان ترجيح الموقوف على المرفوع.

المبحث الثاني: تعقباته المتعلقة بالرواة، وفيه ثلاثة مطالب:

الأول: تعقباته المتعلقة بأسماء الرواة[٢].

(٤) التعقب

حديث المسألة:

عن عبد الله بن السعدي قال: وفدنا على رسول الله ﷺ، فدخل أصحابي فقضى حاجتهم، وكنت آخرهم دخولًا، فقال:

---

(١) بغية النقاد النقلة، ١/ ١٥٨.

(٢) ورد عند ابن المواق عدة مسائل من هذا النوع، انظر: بغية النقاد النقلة ١/٩٢/ح٣٩، ١/١٧٩/ح٨٤، ١/١٣٥/ح٦٥، ١/٢٨٩/ح١٤١، ١/١٩٣/ح٩١، ١/١٦٦/ح٧٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

(حاجتك). فقلت: يا رسول الله، متى تنقطع الهجرة؟ قال رسول الله ﷺ: (لا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار) [١].

قال الإِشْبِيْلي: [وذكر النسائي عن حسان بن عبد الله عن عبد الله بن السعدي قال: وفدنا على رسول الله ﷺ، فدخل أصحابي فقضى حاجتهم، وكنت آخرهم دخولًا فقال: ((حاجتك)). فقلت: يا رسول الله متى تنقطع الهجرة؟...، الحديث]. [٢]

قال ابن القطَّان: [قال النسائي: حدثنا محمود بن خالد، قال: حدثنا مروان، قال: حدثنا عبد الله بن العلاء – هو ابن زبر– قال: حدثنا بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن حسان بن عبد الله الضمري، عن عبد الله بن السعدي، قال: وفدنا على رسول الله ﷺ فدخل عليه أصحابه فقضى حاجتهم...، الحديث. وهكذا رواه أيضًا: عمرو بن سلمة عن عبد الله بن العلاء بن زبر....]. [٣]

قال ابن المَوَّاق: [وقال في حديث ابن السعدي (حديث لن تنقطع الهجرة ما قُوتل الكفار). قولًا بين فيه أوهامًا وقعت في "الأحكام...، وقال م[٤]: انتهى ما قصدت من كلامه في هذا الحديث محتويًا على أوهام أربعة: أحدها: قوله في الراوي عن ابن زبر: (عمرو بن سلمة)، إنما هو: (عمرو ابن أبي سلمة)، وهو أبو حفص التنيسي، الشامي، لا يشكل ذلك على من زاول هذا العلم، ومع ذلك فإني لا أعلم في المحدثين، في هذه الطبقة فما فوقها، من يسمى عمرو بن سلَمة، أعني هكذا بفتح اللام، فأما بكسرها، فعمرو بن سلِمة الجرمي، له صحبة[٥]، وعمرو بن سلمِة الهمداني[٦]، الكوفي تابعي ثقة، سمع عليا، وسلمان بن ربيعة. وكما ذكرته عن ع هي روايتي فيه

---

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى: كتاب البيعة، انقطاع الهجرة، ٦٦/٨، برقم ح٨٦٥٥– ح ٨٦٥٦. من طريق مروان بن محمد، وعمرو بن أبي سلمة كلاهما: عن عبد الله بن العلاء بن زبر، قال: حدثني بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن حسان بن عبد الله الضمري، عن عبد الله بن السعدي. فذكره. وأعله النسائي بجهالة حسان الضمري، وكذا ابن القطان في بيان الوهم والإيهام:٤٤/٢.
وأخرجه أيضاً في الكبرى، كتاب البيعة، ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة، ١٧٩/٧، برقم ٧٧٤٧. قال: أخبرنا عيسى بن مساور، قال: حدثنا الوليد، عن عبد الله بن العلاء بن زبر، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن عبد الله بن السعدي. من غير ذكر حسان الضمري.

(٢) الأحكام الوسطى، ٣٤٨/٢.

(٣) بيان الوهم والإيهام، ٤٤/٢. وقد صحح المحقق الاسم في المتن وذكر خطأ النسخ ت، ق في الحاشية.

(٤) هذا قول ابن المَوَّاق وتعقبه.

(٥) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٥٣١/٤، تاريخ الإسلام، تحقيق: بشار ٩٨٧/٢، أسد الغابة، ط: علمية ٢٢٢/٤، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١١٧٩/٣، معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢٠٢١/٤، معجم الصحابة للبغوي ١٢٦/٣

(٦) انظر: تهذيب الكمال: ٤٩/٢٢، الثقات لابن حبان ١٧٢/٥، التاريخ الكبير ٣٣٧/٦، الطبقات الكبرى ٢١١/٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

عنه، قراءة مني عليه، وهو يمسك أصله الذي نقلت منه بخط يده...][١]

الدراسة والموازنة:

ابن القطَّان أورد حديث السعدي عند النسائي من طريق مروان، عن عبد الله بن العلاء ابن زبر، ثم ذكر له متابعا من طريق عمرو بن سلمة، عن عبد الله بن العلاء، فاستنكر ابن المَوَّاق على ابن القطَّان في هذا الطريق ما حصل له من تصحيف في اسم الراوي عن ابن زبر، وهو: (عمرو بن سلمة)، وإنما هو: (عمرو ابن أبي سلمة)، وهذا هو الصحيح، لأمور:

أولا: أنه تلقاه عن شيخه ابن القطَّان، وقرأها عليه، ولتأكيد ذلك قال ما نصه: "وكما ذكرته عن ع هي روايتي فيه عنه، قراءة مني عليه، وهو يمسك أصله الذي نقلت منه بخط يده".[٢]

ثانيا: أن النسائي ساقه هكذا: (أخبرنا محمد بن يحيى بن عبد الله قال: حدثنا عمرو بن أبي سلمة، عن ابن زبر، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن حسان بن الضمري، عن عبد الله بن السعدي.) فذكر الحديث.[٣]

ثالثا: أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، والطبراني في مسند الشاميين، كلاهما من طريق عمرو بن أبي سلمة، عنه به[٤].

رابعاً: أن المزي في تحفة الأشراف ساق السند بمثل النسائي، بدون تصحيف في اسم عمرو بن أبي سلمة.[٥] – وعمرو بن أبي سلمة: هو أبو حفص التنيسي، الشامي–، ممن روى عنه: أبُو عبد الله محمد بن يحيى الذهلي. ،وممن سمع منه: عبد الله بن العلاء بن زبر.[٦]

---

(١) بغية النقاد النقلة: ٣٤/١.

(٢) ابن المواق نقل كتاب بيان الوهم والإيهام من مبيضة شيخه أبي الحسن بن القطان، التي كتبها بيده، ومع ذلك لم يكتف بذلك، فقرأ ما نقل على شيخه وهو ماسك أصله بيده، فكان ابن القطان يصحح لتلميذه ما قد يقع فيه من سهو أو نسيان، يصحح لنفسه ما قد يكون وهم فيه، ثم تنبه له عند هذه المقابلة. انظر: قسم الدراسة من بغية النقاد النقلة ص٣٢٤ للمحقق محمد خرشافي.

(٣) السنن الكبرى: كتاب السير، انقطاع الهجرة، ٦٦/٨/ ح٨٦٥٦.

(٤) شرح مشكل الآثار، ٤٣/٧/ ح٢٦٣١، مسند الشاميين: ٤٤٦/١/ح٧٨٧.

(٥) تحفة الأشراف، ٤٠٢/٦.

(٦) انظر: الأسامي والكنى ط الغرباء:٢٤٣/٣، تاريخ الإسلام ت بشار ٤١٢/٥، تاريخ دمشق ٦٦/٤٦، تهذيب التهذيب ٤٣/٨، تهذيب الكمال ٥٢/٢٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

وفي مسألة ضبط ابن المؤَّاق لاسم (عمرو بن أبي سلَمة) بفتح اللام: فممن وافق ضبط الدارقطني الكرماني (ت:٧٨٦هـ)[١]، والعيني (ت:٨٥٥هـ)[٢]، والكوراني (ت:٨٩٣هـ)[٣]، والقسطلاني (ت:٩٢٣هـ)[٤]، وأبو يحيى السنيكي (ت:٩٢٦هـ)[٥]، إضافة إلى موافقتهم لتصحيح اسمه كما ذكر ابن المؤَّاق.

وممن فتح اللام في اسم – عمرو بن سلَمة–كما ضبطه الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ) في (تلخيص المتشابه) وهما: عمرو بن سلَمة الهذلي، و عمرو بن سلَمة القزويني (ت:٢٧٢هـ)[٦][٧]. وتبعه كذلك الصفدي (ت:٧٦٤هـ)[٨]، والذهبي (ت:٧٤٨هـ) [٩]، وابن ناصر الدين (ت:٨٤٢هـ).[١٠]

وبكسر اللام في – عمرو بن سلِمة الجرمي، وَ عمرو بن سلِمة الهمداني–، فقد وافقه الدارقطني[١١]، والخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)[١٢]، والصفدي (ت:٧٦٤هـ)[١٣]، وابن ماكولا (ت:٤٧٥هـ)[١٤]، وابن ناصر الدين.[١٥]

---

(١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ٢٠٥/٦.
(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٢١١/٧.
(٣) الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري: ٢٨٠/٣.
(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٣٢٨/٢.
(٥) منحة الباري بشرح صحيح البخاري: ٣١٣/٣.
(٦) أرخ وفاته الذهبي في تاريخ الإسلام ٥٨٣/٦، والتدوين أخبار قزوين ٤٦٦/٣.
(٧) تلخيص المتشابه في الرسم: ٨/١–٩.
(٨) الوافي بالوفيات: ٢٩٨/٢٢.
(٩) تاريخ الإسلام ٩٨٧/٢.
(١٠) توضيح المشتبه: ١٣٨/٥.
(١١) المؤتلف والمختلف ٣/–١١٩٧–١١٩٥.
(١٢) الاستيعاب: ٦٤٢/٢، تلخيص المتشابه ٦/١،
(١٣) الوافي بالوفيات ٢٩٨/٢٢.
(١٤) الإكمال في رفع الارتياب ٣٣٥/٤.
(١٥) توضيح المشتبه ١٣٦/٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

الترجيح:

فتبين مما سبق أن: ابن المؤَاق أصاب فيما تعقب به ابن القطَّان من وهمه في تصحيف اسم الراوي: (عمرو بن سلمة)، والصحيح أنه عمرو بن أبي سلمة.

الثاني: تعقباته المتعلقة بتعيين الراوي[١].

(٥) التعقب

حديث المسألة:

عن حذيفة بن اليمان، قال، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنَّمَا أَتَخَوَّفُ عَلَيْكُمْ رَجُلًا قَرَأَ الْقُرْآنَ حَتَّى إِذَا رُئِيَ عَلَيْهِ بَهْجَتُهُ، وَكَانَ رِدْءًا لِلْإِسْلَامِ اعْتَزَلَ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ، وَخَرَجَ عَلَى جَارِهِ بِسَيْفِهِ، وَرَمَاهُ بِالشِّرْكِ)) [٢]..

قال الإِشْبِيْلي: [البزار، عن جندب بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: ((إنما أتخوف عليكم رجلا قد قرأ القرآن حتى إذا رئي عليه بهجته،....الحديث]. [٣]

قال ابن المؤَاق: [وذكر من طريق البزار عن جندب بن عبد الله؛ قال: قال رسول الله ﷺ: ((إنما أتخوف عليكم رجلا قرأ القرآن حتى إذا رئي عليه بهجته...الحديث.

قال م: هكذا ذكر ق هذا الإسناد على أنه من مسند جندب بن عبد الله. وذلك وهم. وإنما رواه جندب بن عبد الله عن حذيفة بن اليمان. وفي مسند حذيفة ذكره البزار. وليس لجندب بن عبد الله بن سفيان البجلي في مسند البزار حديث يرويه عن النبي ﷺ بغير واسطة. ولما ذكر البزار هذا الحديث من طريق "محمد بن بكر البرساني، قال: نا الصلت عن الحسن، قال: نا جندب في هذا المسجد –يعني مسجد البصرة– أن حذيفة حدثهم به، قال: قال رسول الله ﷺ، فذكر الحديث، ثم قال: وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلمه يروى إلا عن حذيفة بهذا الإسناد،

---

(١) ورد عند ابن المواق عدة مسائل من هذا النوع، انظر: بغية النقاد النقلة ١/٢٤٠/ح١٠٩، ١/٢٤٤/ح١١٢، ١/٢٥١/ح١١٦، ١/٣١٨/ح١٥٢، ١/٣٢٦/ح١٥٧، ١/٣٣١/ح١٥٩، ١/٣٤٨/ح١٦٦.

(٢) أخرجه البزار في مسنده: ٧/٢٢٠/ح٢٧٩٣، واللفظ له، والبخاري في تاريخه مختصرا: ٤/٣٠١/ت٢٩٠٧، كلاهما من طرق عن محمد بن بكر البرساني، عن الصلت، عن الحسن؛ عن جندب بن عبد الله، عن حذيفة بن اليمان، بنحوه. . قال ابن أبي حاتم الرازي في المراسيل ص٤٢: "سمعت أبي، رحمه الله، يقول: لم يصح للحسن سماع من جندب رحمه الله".

(٣) الأحكام الوسطى: ٤/٣٣٨.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

وإسناده حسن. والصلت هذا رجل مشهور من أهل البصرة". انتهى ما قصدت إليه من كلام البزار.

قال م: فهذا البزار يقول إنه لا يعرفه إلا من مسند حذيفة. وذكره البخاري في التاريخ من طريق علي بن المديني عن محمد بن بكر البرساني، عن الصلت بن مهران، قال نا الحسن؛ قال: نا جندب بن عبد الله البجلي في هذا المسجد أن حذيفة بن اليمان حدثه؛ قال النبي ﷺ: ((أخوف ما أتخوف رجلا قرأ القرآن...)) الحديث. قال م: وحديث البزار أحسن سياقة، وعلى ق فيه درك آخر، وذلك أنه سكت عنه، وهو من رواية الصلت هذا. وهو ابن مهران كما بينه البخاري. ولا مزيد فيه على رواية البرساني وسهل بن حماد عنه. فاعلمه]. أ.هـ [١]

الدراسة والموازنة:

ذكر الإِشْبِيْلي عن البزار رواية جندب بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: ((إنما أتخوف عليكم رجلا قد قرأ القرآن...)) الحديث. فاستنكر ابن المَوَّاق على الإِشْبِيْلي في هذا الحديث من نقصه راو من إسناد البزار، حيث سقط منه راوي الحديث (حذيفة بن اليمان)، فصير الحديث من مسند جندب بن عبد الله، وإنما جندب يرويه عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما، وكلامه صحيح، وهو كما أورده من مسند البزار بنصه[٢] ، ورواه البخاري مختصرا في التاريخ الكبير، في ترجمة الصلت بن مهران، وسياقه عند البزار أحسن، كما ذكر ابن المَوَّاق [٣]، وأخرجه ابن حبان في صحيحه[٤]، والطحاوي في مشكل الآثار[٥]، وأبو نعيم في معرفة الصحابة من مسند حذيفة[٦]، ثلاثتهم من طريق محمد بن بكر البرساني، به. وذكره الهثيمي في مجمع الزوائد عن حذيفة وحسنه[٧]، وابن حجر في إتحاف المهرة من مسند حذيفة وعزاه لابن حبان[٨] وكذلك السيوطي في جمعه، والمتقي الهندي في كنز العمال، وعزوهما للبزار وابن حبان[٩].

أما تعقب ابن المَوَّاق الآخر وهو المقصود في هذا المبحث: وهو سكوت الإِشْبِيْلي رحمه الله على هذا الحديث، وهو من رواية الصلت ابن

---

(١) بغية النقاد النقلة: ١/ ١٠٠-١٠٢.
(٢) مسند البزار: ٧/٢٢٠/ح٢٧٩٣.
(٣) التاريخ الكبير: ٤/٣٠١/ت٢٩٠٧.
(٤) صحيح ابن حبان: ١/٢٨٢/ح٨١.
(٥) شرح مشكل الآثار: ٢/٣٢٤/ح٨٦٥.
(٦) معرفة الصحابة: ٢/٦٩٠/ح١٨٥٩.
(٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ١/١٨٨/ح٨٩٠.
(٨) إتحاف المهرة، ٤/٢٥٤/ح٤٢١٢.
(٩) جمع الجوامع، ٢/٧٧٠/٣٢٠١ -كنز العمال، ١٠/١٩٩/ح٢٩٠٤٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

مهران كما بينه البخاري. قلت: كلام ابن المؤَاق صحيح، فالصلت هنا جاء في أحد الروايات منسوبا، فقال: ابن بهرام، وقد وثقه جماعة[١]، وفي الأخرى: ابن مهران، وهو غير مشهور، وهو المقصود في هذا الحديث، كما سأبينه، فلعل الإِشْبِيْلي ظن أنه الصلت بن بهرام وهو أحد الثقات، لذلك سكت عنه، والذي جعلني أقول ذلك للقرائن التالية:

أولاً: ظاهر كلام البزار يميل إلى أن الصلت هذا هو الأول؛ فقد قال عقب الحديث: "لا نعلمه يروى إلا عن حذيفة، وإسناده حسن، والصلت مشهور من أهل البصرة، ومن بعده لا يسأل عن أمثالهم".

ثانيًا: قال ابن حبان عند إخراجه هذه الرواية بأنه (الصلت بن بهرام)، وجزم في ترجمته من الثقات بقوله: "ومن قال: هو الصلت بن مهران، فقد وهم، وإنما هو الصلت بن بهرام، وهو الذي يروي عن الحسن روى عنه محمد بن بكر المقرىء الكوفي ليس بالبرساني".[٢]

ثالثًا: أبو يعلى في مسنده أخرج الرواية من طرق: عن محمد بن بكر، عن (الصلت بن بهرام)[٣] فذكر ابن كثير في تفسيره رواية أبي يعلى وقال عقبه: "إسناد جيد، والصلت بن بهرام كان من ثقات الكوفيين، ولم يرم بشيء سوى الإرجاء، وقد وثقه الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما".[٤]

وكلام هؤلاء الأئمة مخالف لصنيع الحفاظ الكبار، في عدة أمور:

أولًا: ذكروا في ترجمة (البرساني) –الذي يروي عن الصلت بن مهران– أنه روى عنه: علي بن المديني، ومحمد بن مرزوق الباهلي، وهما ممن رويا هذا الحديث عنه[٥]، حديث ابن المديني عند البخاري، وأبي نعيم، والطحاوي، كما تقدم، والآخر (ابن مرزوق) عند أبي يعلى وابن حبان وكذا البزار. ونص المزي في تهذيبه، وقبله ابن شاهين، أن البرساني روى عن: (الصلت بن مهران).[٦]

ثانيًا: أن (الصلت بن مهران) المقصود في هذه الرواية مجهول، ترجم له ابن أبي حاتم، بقوله: "صلت بن مهران، روى عن الحسن، وشهر

---

(١) وثقه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وسفيان بن عيينة، وقال أبو حاتم: "صدوق". ولم يتكلموا فيه إلا بسبب الارجاء. انظر: الجرح والتعديل، ٤٣٨/٤/ت١٩٢٠، ميزان الاعتدال، ٣١٧/٢/ت٣٩٠٤، تهذيب التهذيب، ٤٣٢/٤/ت٧٦٠.

(٢) الثقات، ٤٧١/٦/ت٨٦٣٧.

(٣) المطالب العالية، ٦١٠/١٧.

(٤) تفسير القرآن العظيم، ٤٥٩/٣.

(٥) الجرح والتعديل، ٢١٢/٧، ت:١١٧٥، تهذيب الكمال، ٥٣٠/٢٤/ت٥٠٩٢، ميزان الاعتدال، ٣٢٠/٢، ت:٣٩١٥، تهذيب التهذيب، ٧٧/٩، ت:٩٦.

(٦) تاريخ أسماء الثقات، ص١١٦/ت٥٦٤، تهذيب الكمال، ٥٣١/٢٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

بن حوشب، وروى عنه: محمد بن بكر البرساني، وسهل بن حماد، سمعت أبي يقوله".[١]

ثالثًا: سماه البخاري في (تاريخه) نقلًا عن شيخه علي بن المديني: (صلت بن مهران)[٢]، ومثله ابن أبي حاتم في (الجرح والتعديل") كما سبق، أما ابن حبان في جزمه الآنف فقد تعقبه ابن حجر في التهذيب، فقال: "هذا الذي رده جزم به البخاري عن شيخه علي بن المديني، وهو أخبر بشيخه، وقال البخاري في "التاريخ ": قال لي علي: ثنا محمد بن بكر البرساني عن الصلت بن مهران: حدثني الحسن البصري... فذكر حديثًا".[٣]

وعليه "فالصلت هنا اثنان: ابن بهرام، وقد وثقه جماعة، وابن مهران، وهو غير مشهور؛ لأنه لم يرو عنه غير البرساني وسهل بن حماد، ولذلك قال الذهبي في " الميزان ": "مستور[٤]، قال ابن القطان: مجهول الحال "[٥]. وختم الكلام ابن قطلوبغا، في ترجمة الصلت بن بهرام، بقوله: "فالحق أنهما اثنان، ابن مِهْران بصري عزيز الحديث،
قال فيه ابن القطان: مجهول الحال، وابن بَهَرام كوفي كثير الحديث ثقة، والوهم فيهما جعلهما واحداً، والله أعلم".[٦]

الترجيح:

أصاب ابن المَوَّاق فيما تعقب به الإِشْبِيْلي من إسقاطه راوٍ من إسناد البزار على الوهم، وهو راوي الحديث: "حذيفة بن اليمان"، كما أصاب في سكوت الإِشْبِيْلي عن الحديث وفيه الصلت بن مهران "مجهول الحال".

(٦) التعقب

حديث المسألة:

عن عبد الله بن السعدي قال: وفدنا على رسول الله ﷺ، فدخل أصحابي فقضى حاجتهم، وكنت آخرهم دخولًا ...، الحديث.[٧]

---

(١) الجرح والتعديل، ٤/٤٣٩/ت:١٩٢٧.
(٢) التاريخ الكبير، ٤/٣٠١/ت:٢٩٠٧.
(٣) تهذيب التهذيب، ٤/٤٣٣/ت٧٦٠.
(٤) ميزان الاعتدال، ٢/٣٢٠/ت٣٩١٥.
(٥) بيان الوهم والإيهام، ٣/٣٨٠.
(٦) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، ٥/٣٤١/ت٥٣٥٧.
(٧) سبق تخريجه في المبحث الثاني: تعقباته المتعلقة بالرواة، المطلب الأول: تعقباته المتعلقة بأسماء الرواة تعقب رقم ٤.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

صفية محمد عسيري

قال الإِشْبِيْلي: [وذكر النسائي عن حسان بن عبد الله عن عبد الله بن السعدي قال: وفدنا على رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، فدخل أصحابي فقضى حاجتهم، وكنت آخرهم دخولا فقال: ((حاجتك)) فقلت: يا رسول الله متى تنقطع الهجرة؟...، الحديث].(١)

قال ابن القطَّان: [قال النسائي: حدثنا محمود بن خالد، قال: حدثنا مروان، قال: حدثنا عبد الله بن العلاء – هو ابن زبر – قال: حدثنا بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن حسان بن عبد الله الضمري، عن عبد الله بن السعدي، قال: وفدنا على رسول الله ﷺ فدخل عليه أصحابه فقضى حاجتهم...، الحديث. وهكذا رواه أيضا عمرو بن سلمة عن عبد الله بن العلاء بن زبر، كما رواه مروان بن محمد...].(٢)

قال ابن المَوَّاق: [وقال في حديث ابن السعدي (حديث لن تنقطع الهجرة ما قُوتل الكفار). قولًا بين فيه أوهامًا وقعت في "الأحكام...، وقال م: انتهى ما قصدت من كلامه في هذا الحديث محتويًا على أوهام:

قوله: في مروان الراوي عن عبد الله بن العلاء بن زبر: أنه ابن محمد، وليس كذلك، وإنما هو مروان بن معاوية الفزاري، الدمشقي، أبو عبد الله، وإنما قلت إنه ابن معاوية؛ لأنه كذلك وقع في إسناد هذا الحديث عند النسائي، في رواية ابن قاسم عنه، هكذا: أنا محمود بن خالد قال: نا مروان، يعني ابن معاوية، نا عبد الله بن العلاء بن زبر.

ومروان بن معاوية، ومروان بن محمد الطاطري في طبقة واحدة. مات مروان بن معاوية سنة ثلاث وتسعين ومائة، ومات مروان بن محمد سنة عشر ومائتين. وبقي عندي في هذا نظر – أعني في الاستظهار على هذا الموضع بغير رواية ابن قاسم–؛ فإن محمود بن خالد مذكور بالرواية عن مروان بن محمد، فزد فيه بحثا....].(٣)

الدراسة والموازنة:

ابن القطَّان أورد حديث عبد الله بن السعدي من عند النسائي ذاكرًا سنده عن محمود بن خالد، عن مروان بن محمد، عن عبد الله بن العلاء – هو ابن زبر–، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس، عن حسان الضمري، عن عبد الله بن السعدي. فذكره.

فاستنكر ابن المَوَّاق على ابن القطَّان في ذكره (مروان) الراوي عن عبد الله بن العلاء بن زبر: أنه (ابن محمد)، وقال إنما هو مروان بن معاوية الفزاري، وصح كلام ابن المواق فيما ذكره عن العزو أن في رواية ابن القاسم عن النسائي ذكر مروان بن معاوية، والصحيح والراجح في تعيين

---

(١) الأحكام الوسطى ٣٤٨/٢.
(٢) بيان الوهم والإيهام، ٤٤/٢.
(٣) بغية النقاد النقلة: ٣٤/١–٣٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

تعقبات ابن المَوَّاق (ت:٦٤٢هـ) في كتابه (بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب "البيان"، وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله) دراسة وصفية نقدية

الراوي عن عبد الله بن علاء بن زبر، ما ذكره ابن القطَّان: مروان بن محمد، وهو ما مال إليه ابن المواق أيضاً في آخر كلامه، وذلك للقرائن التالية:

أن في إحدى الطبعات لسنن النسائي الكبرى، في باب: انقطاع الهجرة، من كتاب: السير،[١] جاءت الرواية من طريق (مروان بن معاوية)،كما ذكر ابن المواق، وتكررت الرواية في باب: ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة، من كتاب: البيعة، على الصواب، أي: بذكر مروان بن محمد.[٢] وهذا لاشك وهم من النساخ، أو من ابن القاسم الراوي عن النسائي، وقد نبه محقق كتاب السنن الكبرى على رواية – مروان بن محمد – في كتاب السير منه، وقال: "وقع في الأصلين و(ت): "يعني ابن معاوية"، والتصويب من "التحفة"، و"المجتبى" وهو مروان بن محمد الطاطري"،[٣]. والراجح عندي: أن الوهم من النساخ وليس من ابن القاسم السيار؛ لأن نسخة (ت) المغربية من رواية ابن الأحمر وحده كما ذكر في الإسناد الذي جاء في مطلعه، ونسخة الأصلين، أي: "طنجة، وملا مراد"، من رواية ابن الأحمر وابن سيار معًا.[٤] .

بالرجوع لسنن النسائي الكبرى، وسننه الصغرى المسماه (بالمجتبى) وجدت الراوي عن ابن زبر، هو: "مروان بن محمد" كما ذكر ابن القطَّان، بدليل ساقه في الصغرى، بالجزم أنه ابن محمد؛ وذلك بقوله: حدثنا (مروان يعني ابن محمد) قال: حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر ..."[٥]، وأخرجه ابن أبي عاصم[٦]، ومن طريق ابن أبي عاصم أخرجه المزي في (تهذيب الكمال)[٧] وابن عساكر في (تاريخه)[٨] جميعهم من طريق محمود بن خالد، عن مروان بن محمد، عن عبد الله بن العلاء، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس، عن حسان بن عبد الله الضمري، عن عبد الله بن السعدي.

أيضًا: المزي في (تحفة الأشراف) نقل عن النسائي، وذكر الراوي مروان بن محمد،[٩] سواء في نسبته الحديث للمجتبى أو السنن الكبرى،

---

(١) السنن الكبرى: كتاب السير، انقطاع الهجرة، ٥/٢١٦/ ح٨٧٠٨. ط١: ١٤١١هـ – ١٩٩١م، بتحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن. وهذا الوهم لم أجده سوى في هذه الطبعة فقط.

(٢) السنن الكبرى: ٤/٤٢٧/ ح٧٧٩٦.

(٣) حاشية السنن الكبرى ٨/ ٦٦ بتحقيق: حسن شلبي.

(٤) انظر: مقدمة المحقق في وصف النسخ، للسنن الكبرى، ١/٤٧-٤٣. بتحقيق: حسن شلبي.

(٥) سنن النسائي الكبرى: كتاب البيعة، باب انقطاع الهجرة، ٨/٦٦/ ح٨٦٥٥، والسنن الصغرى: كتاب البيعة، ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة، ٧/١٤٧/ ح٤١٧٣.

(٦) الآحاد والمثاني: ٢/١١٨/ ح٨٢١.

(٧) تهذيب الكمال: ٦/٣١.

(٨) تاريخ دمشق: ٣١/٣٠٣.

(٩) تحفة الأشراف: ٦/٤٠٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

ولا يمكن أن يكون قد أفرغ سنن النسائي في تحفته إلا باستحواذه على نسخة خطية شديدة الضبط، كما أن المزي معروف بشدة حفظه، وغاية ضبطه.

وقد بحثتُ في ترجمة (عبدالله بن العلاء بن زبر) ووجدت ممن روى عنه: (مروان بن محمد) كما ذكر أصحاب التراجم، وليس (لمروان بن معاوية) ذكر ممن روى عنه.(١)

لم أقف على رواية من طريق مروان بن معاوية عن عبدالله ابن زبر، ولم يذكر أصحاب التراجم روايته عنه؛ إنما ذكر ابن عساكر ممن روى عنه: محمود بن خالد،(٢) وذكر المزي(٣) والعيني(٤): محمود بن خداش. فلعل الوهم جاء من هذا الطريق.

أن (محمود بن خالد) معروف بالرواية عن (مروان بن محمد)، كما وقفت على عدة روايات من سنن النسائي،(٥) ولم أقف على رواية (لمحمود بن خالد، عن مروان بن معاوية) وأن كان المزي ذكره ضمن ممن روى عن محمود بن خالد لكن لم يعزوه لأحد من كتب الرواية كما فعل في مروان بن محمد(٦)؛ ولكن رأيت روايات فيها (محمود بن خالد، عن مروان، عن معاوية بن سلام).(٧) فلعل اللبس جاء من سبق النظر في الإسناد، فهذه قرائن تثبت صحة ما قاله ابن القطَّان، ومال إليه ابن المواق أيضاً.

الترجيح:

أصاب ابن القطَّان وابن المواق في أن الراوي عن عبد الله بن زبر، هو: مروان ابن محمد، وإنما الوهم كان من نسخة ابن القاسم أحد الروايات عن النسائي.

---

(١) انظر: تاريخ دمشق ٣٧٥/٣١، تهذيب الكمال ٤٠٧/١٥، سير أعلام النبلاء ٣٥٠/٧، تهذيب التهذيب ٣٥٠/٥.
(٢) تاريخ دمشق: ٥٧/ ٣٤٨.
(٣) تهذيب الكمال: ٤٠٧/٢٧.
(٤) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار:٢٧/٣.
(٥) السنن الكبرى: ١٨٧/٢/ ح١٤٨٥، ٣١٨/٣/ ح٣١٢٣، ٣١٩/٣/ ح٣١٢٤.
(٦) تهذيب الكمال:٢٩٦/٢٧.
(٧) السنن الكبرى: ٣٤٢/٢/ ح١٨٧٧، ٣/ ١٢٨/ ح٢٥٢٨، ٨/ ٢١٩/ ح٩٠٢٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

الثالث: تعقباته المتعلقة بجرح الرواة، وتعديلهم[١]:

(٧) التعقب

حديث المسألة:

عن عبد الله بن السعدي قال: وفدنا على رسول الله ﷺ، فدخل أصحابي فقضى حاجتهم، وكنت آخرهم دخولًا...، الحديث.[٢]

قال الإِشْبِيْلي: [وذكر النسائي عن حسان بن عبد الله عن عبد الله بن السعدي قال: وفدنا على رسول الله ﷺ، فدخل أصحابي فقضى حاجتهم، وكنت آخرهم دخولًا فقال: ((حاجتك)). فقلت: يا رسول الله متى تنقطع الهجرة؟..، الحديث. قال النسائي: حسان بن عبد الله ليس بمشهور].[٣]

قال ابن القطَّان: [قال النسائي: حدثنا محمود بن خالد، قال: حدثنا مروان، قال: حدثنا عبد الله بن العلاء – هو ابن زبر– قال: حدثنا بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن حسان بن عبد الله الضمري، عن عبد الله بن السعدي، قال: وفدنا على رسول الله ﷺ فدخل عليه أصحابه فقضى حاجتهم...،الحديث. وعلة هذا الخبر: الجهل بحال حسان بن عبد الله؛ فإنه لا يعرف إلا برواية أبي إدريس عنه لهذا الحديث عن ابن السعدي...].[٤]

قال ابن المَوَّاق: [...وقال في حديث ابن السعدي (حديث لن تنقطع الهجرة ما قُوتل الكفار). قولًا بين فيه أوهامًا وقعت في "الأحكام...، وقال م: انتهى ما قصدت من كلامه في هذا الحديث محتويًا على أوهام منها:

قوله في حسان بن عبد الله الضمري: "إنه لا يعرف، وأنه علة هذا الخبر". وليس كذلك؛ فإنه معروف ثقة، والثقة لا يضره ألا يروي عنه إلا واحد. قال أبو مسلم صالح بن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي: حدثني أبي؛ قال: وحسان بن الضمري شامي تابعي ثقة، وذلك لا يضره.

أيضًا قول من لم يعرفه: إنه غير مشهور، فمن علم أولى ممن لم يعلم. وأبو الحسن الكوفي أحد الأئمة في هذا الشأن، والله المستعان].[٥]

---

(١) ورد عند ابن المواق عدة مسائل من هذا النوع، انظر: بغية النقاد النقلة ١/١٠٠/ح٤٣، ١/١٧٧/ح٨٣، ١/٨٥/ح٣٦، ١/٤٧/ح١٤، ١/٨٥/ح٣٦.

(٢) سبق تخريجه في المبحث الثاني: تعقباته المتعلقة بالرواة، المطلب الأول: تعقباته المتعلقة بأسماء الرواة تعقب رقم ٤.

(٣) الأحكام الوسطى: ٢/٣٤٨.

(٤) بيان الوهم والإيهام: ٢/٤٤.

(٥) بغية النقاد النقلة: ١/٣٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

الدراسة والموازنة:

ابن القطَّان أورد حديث ابن السعدي من عند النسائي بإسناده ومتنه، ثم تكلم عن علة هذا الخبر، وهو الجهل بحال (حسان بن عبد الله الضمري) الراوي عن ابن السعدي، فتعقبه ابن المؤَّاق، بقوله: "وليس كذلك فإنه معروف ثقة، والثقة لا يضره ألا يروي عنه إلا واحد..." وأميل إلى قول ابن المؤَّاق، لأمور منها ما ذكره العلماء فيه، فقد قال العجلي في (الثقات): "شامي، تابعي، ثقة".[١] وذكره ابن حبان في كتاب (الثقات) وقال: "حسان بن أبي الضمري يروي عن عبد الله بن السعدي روى عنه أبو إدريس الخولاني ويقال بن الضمري ".[٢] وقال النسائيُّ: "ليس بالمشهور"[٣] ولذا حكم عليه ابن حجر بقوله:" ثقة مخضرم من الثانية".[٤]

ولعل ابن المؤَّاق وثقه للقرائن التالية:

عده ابن المؤَّاق من الثقات تبعًا لأقوال الأئمة فيه، فقد وثقه العجلي، وابن حبان في (الثقات)، ويكفي في ذلك ما ذكره العجلي – فهو من الأئمة المتقدمين في النقد–، حتى إنه كان يقرن في ذلك بيحيى بن معين، والإمام أحمد بن حنبل إمامي السنة والجرح والتعديل، [٥] فتوثيقه مع عدم مخالفة غيره له ممن هو في طبقته ومنزلته يقوي جانب حسان، وقد أنكر ابن حجر على أبي حاتم تجهيله للحكم بن عبد الله البصري؛ لأن الذهلي وثقه [٦]، فكيف بمن وثقه مثل العجلي، ولم يجهله إلا ابن القطَّان الفَاسي! وابن القطَّان الفَاسي له اصطلاح في تجهيل الرواة قال الذهبي: "ابن القطَّان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمام عاصر ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته"[٧]؛ لذا ردَّ عليه الذهبي عندما قال في أحد الرواة: هو ممن لم تثبت عدالته: "يريد أنه ما نص أحدًا على أنه ثقة، وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص على توثيقهم".[٨]

ويضاف إلى ما سبق طبقة (حسان الضمري) المتقدمة، فهو من طبقة كبار التابعين المخضرمين، حيث جعله ابن حجر من الطبقة الثانية وصرح بأنه: مخضرم[٩] ويدل على ذلك حديث وفادته على رسول الله ﷺ كما في حديث المسألة. وطبقة كبار التابعين وأوساطهم يندر الكذب

---

(١) الثقات للعجلي: ص١١٢/ت ٢٧١. ط: الباز.
(٢) الثقات: ١٦٤/٤.
(٣) السنن الكبرى: كتاب البيعة، باب انقطاع الهجرة، ٦٦/٨، برقم ٨٦٥٥.
(٤) تقريب التهذيب، ص٢٣٣/ ت:١٢٠١. ط: العاصمة
(٥) انظر: تاريخ بغداد ٤٣٦/٤.
(٦) هدي الساري: ٣٩٨/١.
(٧)ميزان الاعتدال ١/ ٥٥٦.
(٨)ميزان الاعتدال ٣/ ٤٢٦
(٩) التقريب، ص٢٣٣/ ت:١٢٠١.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

في حديثهم. قال الذهبي: "وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، وركاكة الألفاظ، وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين فيتأنى في رواية خبره، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه وعدم ذلك. وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم، فهو أضعف لخبره سيما إذا انفرد به".(١)

أما قول النسائي في هذا الراوي "ليس بالمشهور" يطابق ما جاء في ترجمته فمن ليس له إلا حديث واحد، ولا يعرف إلا به، وتفرد بالرواية عنه راوٍ فقط فأنى له بالشهرة؛ بل إن ندرة رواية الراوي وندرة الرواة عنه تكون سببًا لجهالته، ونخلص من هذا إلى أن النسائي يستخدم هذا المصطلح فيمن يصدق عليه أنه مجهول وليس بمشهور في التحمل والأداء(٢) ولكن تخريج النسائي له يقوي جانب حسان، إذ أنه عرف بتشدده في الرجال، وقد قال الإمام الذهبي في السير: "قال الحافظ ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل، فوثقه. فقلت: قد ضعفه النسائي. فقال: يا بني! إن لأبي عبد الرحمن شرطًا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم. قال الذهبي: صدق فإنه لين جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم".(٣)

وأما توثيق العلماء له فليس بمستغرب، فمنهم من يوثق من لم يرو عنه إلا راو إذا كان ثقة خاصة إذا كان من التابعين لقلة الكذب فيهم، وحسان من المخضرمين فله فضل سبق وتقدم، ثم إني تتبعت رواياته في كتب الستة فلم أجد له إلا هذه الرواية، وقد وافق فيها أحاديث الثقات، قال أبو زرعة: "الحديث صحيح مثبت عن عبد الله بن السعدى رواه عنه الثقات الأثبات منهم مالك بن يخامر، وأبو إدريس، وابن محيريز وغيرهم"(٤). وهذه قرينة تدل على أن حفظه مما يعتد به. والله أعلم.

الراجح:

يظهر مما سبق: أن (حسان بن عبد الله الضمري) ممن يدخل حديثه في دائرة القبول، ويحتمل حديثه، أو يستشهد به، فلا يرد حديثه؛ لكونه مجهول كما نص ابن القطَّان الفَاسي. وقد أصاب ابن المَوَّاق فيما تعقب به ابن القطَّان في توثيقه لحسان الضمري، وقد ثبت بالقرائن أنه ليس بمجهول كما قال ابن القطَّان.

---

(١) ديوان الضعفاء والمتروكين ص٣٧٤.
(٢) انظر: المجهول عند النسائي في السنن الكبرى.
(٣) سير أعلام النبلاء، ١٣١/١٤.
(٤) جامع المسانيد والسنن: ٢٩١/٥.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

صفية محمد عسيري

المبحث الثالث: تعقباته المتعلقة بالتخريج والعزو، وفيه مطلبان:

الأول: تعقباته المتعلقة بتخريج الحديث[١].

(٨) التعقب

حديث المسألة:

عن عبد الله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ، قال: ((المكاتَبُ عَبدٌ ما بَقِيَ عليهِ مِنْ مكَاتبتِه دِرهَمٌ)) [٢].

قال الإِشْبِيْلي: [النسائي، عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن عمرو أنه قال: يا رسول الله نسمع منك أحاديث فتأذن لنا أن نكتبها؟ قال: ((نعم)). فكان أول ما كتب كتاب النبي ﷺ إلى أهل مكة: ((لا يجوز شرطان في بيع واحد، ولا شرط، ولا بيع وسلف، ولا بيع ما لم يضمن، ومن كان مكاتبًا على مئة درهم فقضاها إلا عشرة دراهم فهو عبد، أو على مئة أوقية فقضاها إلا أوقيتين فهو عبد". وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: ((المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم...))].[٣]

قال ابن المَوَّاق: [وذكر من طريق النسائي عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبد الله بن عمرو؛ قال: يا رسول الله إنا نسمع منك أحاديث أفتأذن لنا أن نكتبها؟ فقال: ((نعم)). فكان أول ما كتب كتاب النبي ﷺ إلى أهل مكة: ((لا يجوز شرطان في بيع واحد، ولا بيع وسلف، ولا بيع ما لم يضمن، ومن كان مكاتبا على مائة درهم فقضاها إلا عشرة دراهم فهو عبد...)) الحديث.

ذكره ق في أحاديث الكاتب، ثم قال: وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، قال: ((المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابه درهم)). هكذا ذكر هذا الحديث الثاني مردفا له على حديث النسائي مفهما أنه كتبه من طريقه، وليس كذلك، وإنما أخرجه أبو داود في سننه: قال: (نا هارون بن عبد الله؛ قال: نا أبو بدر، قال: نا أبو عتبة – وهو إسماعيل بن عياش–، قال: نا سليمان بن سليم عن عمرو بن شعيب، فذكره بإسناده ومتنه سواء. وهذا الحديث لم يخرجه النسائي فيما أعلم. وسليمان بن سليم –أبو سلمة– شامي، ثقة من ثقات الحمصيين].

---

(١) ورد عند ابن المواق عدة مسائل من هذا النوع، انظر: بغية النقاد النقلة ١/١٨٩/ح٨٨، ١/١٧٥/ح٨١، ١/٢٢٧/ح١٠٢، ١/٣٢٨/ح١٥٨، ١/٣٥٥/ح١٦٨، ١/٣٥٧/ح١٦٩.

(٢) أخرجه أبي داود في سننه، كتاب العتاق، باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت، ٦/٧١/ح٣٩٢٦. عن إسماعيل بن عياش، عن سليمان بن سليم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. قال ابن الملقن في البدر المنير ٩/٧٤٢: "وإسماعيل هذا فيه مقال، لكن قال أحمد: ما روى عن الشاميين فهو صحيح. وسليمان هذا الذي روى عنه حمصي فالحديث إذن صحيح، وقال النووي في «الروضة»: إنه حديث حسن".

(٣) الأحكام الوسطى، ٤/٢٠.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

أ.هـ.[١]

الدراسة والموازنة:

ذكر عبد الحق من طريق النسائي حديث عبد الله بن عمرو، قال: يا رسول الله إنا نسمع منك أحاديث أفتأذن لنا أن نكتبها؟...الحديث. أخرجه النسائي في الكبرى.[٢] ثم عطف عبد الحق عليه بعضا من الحديث من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فأَوْهم كلامه أنه من طريق النسائي كذلك، فاستنكر عليه ابن المَوَّاق ذكر هذا الموضع الأخير الذي أحاله على النسائي، وما قاله ابن المَوَّاق صحيح، فالحديث بهذا اللفظ عند أبي داود، ولم أجده عند النسائي بهذا اللفظ، فالإِشْبِيْلي واهم في إحالته للنسائي؛ لاسيما أنه نص في مقدمته أن من منهجه "إذا قلت: وفي رواية أخرى، أو في طريق آخر، ولا أذكر الصاحب، فإنه من ذلك الكتاب، وإن كانت الزيادة عن صاحب آخر، ذكرت الصاحب وذكرت النبي ﷺ وعن ذلك الصاحب، عن النبي ﷺ..."[٣] وحديث عبد الله بن عمرو من رواية شعيب عنه في سنن أبي داود كما ذكره ابن المَوَّاق بنصه من سننه.[٤] وذكره ابن الأثير والمزي عن عبد الله بن عمرو وعزواه لأبي داود وحده.[٥] كما صح حكم ابن المَوَّاق على (سليمان بن سليم)، فقد وثقه جمع من الأئمة كأبي حاتم وابن معين والإمام أحمد، والدارقطني، والذهبي، وابن حجر.[٦]

الترجيح:

أصاب ابن المَوَّاق فيما تعقب به الإِشْبِيْلي من وهمه في نسبته حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده إلى النسائي، والصحيح أنه عند أبي داود.

---

(١) بغية النقاد النقلة، ١/٣٤١-٣٤٣.

(٢) السنن الكبرى، كتاب العتق، باب ذكر الاختلاف على علي في المكاتب في يؤدي بعض كتابته، ٥/٥٣/ح٥٠١٠.

(٣) مقدمة الأحكام الوسطى، ١/٦٦.

(٤) سنن أبي داود، كتاب العتاق، باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت، ٦/٧١/ح٣٩٢٦.

(٥) جامع الأصول، ٨/٩٠/ح٥٩٣٦، تحفة الأشراف، ٦/٣١٤/ح٨٧٠٧.

(٦) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/١٢١/ت٥٢٣، تاريخ ابن معين، الدوري ٤/٤٢٢/ت٥٠٨٦، سؤالات السلمي للدارقطني، ص١٨٧، ت١٦٨، تاريخ الإسلام ٣/٨٧٨/ت١٩٣، تقريب التهذيب ص٢٥١/ت٢٥٦٦.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

الثاني: تعقباته المتعلقة بعزو الأقوال إلى قائلها[١].

(٩) التعقب

حديث المسألة:

عن العرباض بن سارية السلمي، قال: نزلْنا مع رسول ﷺ خيبرَ ومعه مَنْ معه من أصحابه، وكان صاحبُ خيبرَ رجلًا مارِدًا منكَرًا، فأقبلَ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا محمدُ، ألكم أن تذبَحوا حُمُرَنا، وتأكلُوا ثمرَنا، وتضربُوا نساءنا؟! فغضِب – يعني رسول الله ﷺ– وقال: ((يا ابن عَوْفٍ اركَبْ فرَسَك ثم نَادِ: ألا أن الجنة لا تحِلُّ إلا لمؤمنٍ، وأنِ اجتمِعُوا للصلاة)) قال: فاجتمَعُوا ثم صلَّى بهم النبي ﷺ ثم قام فقال: ((أيحسبُ أحدُكم مُتكئاً على أريكته قد يَظنُّ يقولُ: إنَّ الله لم يُحرِّم شيئًا إلا ما في هذا القرآنِ، ألا وإنِّي – والله– قد أمَرْتُ وَوعَظْتُ ونَهيتُ عن أشياء، إنّها لِمثلُ القُرآن أو أكثر، وإنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يُحِل لكم أن تَدخُلوا بُيوتَ أهلِ الكتابِ إلاَّ بإذنٍ، ولا ضرْبَ نِسائِهم، ولا أكلَ ثِمارِهم، إذا أعطَوكُمُ الذى عليهم)) [٢].

قال الإِشْبِيْلي: [أبو داود عن العرباض بن سارية عن النبي ﷺ قال: ((إن الله لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن، ولا ضرب نسائهم ولا أكل ثمارهم، إذا أعطوكم الذي عليهم))].[٣]

قال ابن القطَّان: [وذكر من طريق أبي داود أيضا، عن العرباض بن سارية، عن النبي ﷺ قال: ((إن الله لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن، ولا ضرب نسائهم، ولا أكل ثمارهم، إذا أعطوكم الذي عليهم)). وسكت عنه، ولا أبعد صحته، ولكن لا أعرفهما؛ فإن بعض رواته لم تثبت عدالته وإن كان مشهورًا، وهو أشعث بن شعبة، رواه عن أرطأة بن المنذر، عن حكيم بن عمير أبي الأحوص، عن العرباض. وقد روى عنه جماعة: منهم أحمد بن عمرو بن السرح، والمسيب بن واضح، وسلمة بن عفان، والحسن بن الربيع، وهشام بن المفضل – صاحب أحمد الدورقي – وعبد الوهاب بن نجدة، ومحمد بن عيسى هذا الذي روى عنه هذا الحديث، وعنه رواه أبو داود، وأصله خراساني، سكن الثغر. قال أبو حاتم: أشعث بن شعبة لين الحديث، وهذا كالتقوية له، وتفضيل غيره عليه، والذي لا أراه أنه لم تثبت عدالته].[٤]

---

(١) ورد عند ابن المواق عدة مسائل من هذا النوع، انظر: بغية النقاد النقلة ٢٤٨/١/ح١١٤، ٢٦٤/١/ح١٢٥، ٢٧٢/١/ح١٣٠، ٢٧٦/١/ح١٣٣، ٢٨٢/١/ح١٣٦، ٢٨٥/١/ح١٣٨.

(٢) أخرجه أبي داود في سننه، أول كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات، ٦٥٦/٤/ح٣٠٥٠، عن محمد بن عيسى، عن أشعث بن شعبة، عن أرطاة بن المنذر، عن حكيم بن عمير أبا الأحوص، عن العرباض بن سارية السلمي. قال المنذري في مختصر سنن أبي داود، ٣٤٦/٢: "في إسناده: أشعث بن شعبة المصيصي، وفيه مقال".

(٣) الأحكام الوسطى: ١١٧/٣.

(٤) بيان الوهم والإيهام: باب: باب ذكر أحاديث سكت عنها مصححا لها وليست بصحيحة، ٤٢٧/٤–٤٢٨.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

تعقبات ابن المَوَّاق (ت:٦٤٢هـ) في كتابه (بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب "البيان"، وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله) دراسة وصفية نقدية

قال ابن المَوَّاق: [ومن ذلك أنه لما ذكر في باب الأحاديث المصححة بالسكوت عنها حديث العرباض بن سارية: ((إن الله لم يحل أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا بإذن...)) الحديث. وتكلم على حديث أشعث بن شعبة، حكى عن ابن أبي حاتم أنه قال: لين الحديث. وذلك وهم، ليس كما ذكر؛ وإنما قائله أبو زرعة، قال أبو محمد ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن أشعث بن شعبة، الذي يروي عن منصور ابن دينار، فقال: لين]. أ.هـ.(١)

الدراسة والموازنة:

ذكر الإِشْبِيْلي رواية أبي داود، عن العرباض بن سارية، في الدخول على أهل الكتاب...، الحديث. أخرجه أبي داود في سننه، عن محمد بن عيسى، عن أشعث بن شعبة، عن أرطاة بن المنذر، عن حكيم بن عمير أبا الأخوص، عن العرباض بن سارية السلمي، فذكره.(٢)

فتعقبه ابن القطَّان في باب الأحاديث المصححة بالسكوت عنها، بسكوته عن علة هذا الخبر، بأن بعض رواته لم تثبت عدالته، وتكلم على حديث أشعث بن شعبة، فحكى عن أبي حاتم أنه قال: لين الحديث، فاستنكر ابن المَوَّاق عليه هذا القول لأبي حاتم، وقال: إنما قائله هو أبو زرعة، وأورد قول ابن أبي حاتم فيه، وكلامه صحيح وفي محله، فقائله هو أبو زرعة، وهو كما أورده ابن المَوَّاق عن ابن أبي حاتم.(٣) وكذا قاله ابن الجوزي في الضعفاء، وابن العديم، والمزي، والذهبي، وابن حجر، والعيني، في ترجمة أشعث بن شعبة وعزو القول لأبي زرعة.(٤)

الترجيح:

أصاب ابن المَوَّاق فيما تعقب به ابن القطَّان من نسبته قول: لين، في أشعث بن شعبة، لأبي حاتم، والصواب: أن قائله أبو زرعة الرازي.

---

(١) بغية النقاد النقلة، ١/٢٨٥-٢٨٦.

(٢) سنن أبي داود، أول كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات، ٤/٦٥٦/ح٣٠٥٠، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى، ٩/٣٤٣/ح١٨٧٢٨.

(٣) الجرح والتعديل: ٢/٢٧٣/ت٩٨١.

(٤) ضعفه أيضًا: الأزدي، والذهبي. ووثقه أبو داود، والطبراني، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن حجر في التقريب: مقبول اهـ. انظر: الضعفاء والمتروكون: ١/١٢٥/ت٤٣٧، بغية الطلب في تاريخ حلب، ٤/١٨٨٦، تهذيب الكمال، ٣/٢٧٠/ت٢٥٢، ميزان الاعتدال، ١/٢٦٥/ت٩٩٧، تهذيب التهذيب، ١/٣٥٤/ت٦٤٦، معاني الأخيار في الثقات لابن حبان، ٨/١٢٩/ت١٢٥٧٢، الدعاء للطبراني، ص ٧٤/ح١٨٧، إكمال تهذيب الكمال:٢ /٢٣٧/ت٥٦٢.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

الخـــــــــاتمـــــــة

يمكن تلخيص أبرز نتائج البحث في الآتي:

اتسمت شخصية الإمام ابن المؤَاق بالأدب الجم، والبعد عن النقد اللاذع والتجريح لغيره من العلماء، مع التماسه العذر: للواهم أو المخطئ والظن الحسن به.

امتاز ابن المؤَاق بغزاره علمه وسيلان ذهنه عند كل مسألة، وإلمامه بطرق الحديث، فهو لم يكن ناقلا فقط؛ بل جل هدفه بيان الأوهام وتصحيح الأخطاء الواقعة في كتابي: بيان الوهم والإيهام، والأحكام الوسطى؛ ولذا تجده تارة ينتصر لعبد الحق، وأخرى يصوب ما ذكره ابن القطَّان، وثالثة يشيد بهما معًا، ورابعة يوهمهما معًا، وكل هذا في آداب عالية.

تنوعت تعقبات ابن المؤَاق على شيخه ابن القطَّان، وعبد الحق الإِشْبِيْلي في شتى أنواع علوم الحديث بالإضافة إلى الجوانب اللغوية وغيرها.

كانت أدلة ابن المؤَاق فيما خالف به ابن القطَّان والإِشْبِيْلي؛ من مصادر كتب السنة الأصلية.

أصاب ابن المؤَاق في معظم التعقبات التي أوردها فأجاد، ماعدا اثنان وهم فيهما.

تنوعت صيغ التعقبات عند ابن المؤَاق تبعاً لكل مسألة، وهي قسمين:

ألفاظ جازمة: يكون التصريح برد القول المعقب عليه وإبعاده وبطلانه وتخطئته، مثل أن يقول: هذا خطأ، وهذا لا يجوز، أو لا يوجد، أو وهم فاحش، أو ليس كذلك، أو هذا وهم، وقد أكثر من هذه الصيغة في غالب تعقباته.

ألفاظ غير جازمة: يصحح القول المتعقب عليه، ويبين أن له وجها آخر لم يذكره المتعقب، أو يتعقب الإسناد، أو راوٍ فيه بتعليل، بما يشعر القارئ بذلك.

التوصيات:

توصي الباحثة بأن تتوسع دائرة الاهتمام بعلم التعقبات، فهي كنوز دفينة تحتاج غواصًا ماهرًا

يكشف عنها، فتكون هناك أبحاث ورسائل في تعقبات العلماء المحدثين على بعضهم، سواء القدامى منهم أو المعاصرين، فهذا العلم من أهم العلوم التي تنمي الفهم، وتقوي الشخصية العلمية، والملكة النقدية لدى الباحث، كل ذلك إن ابتغى به وجه الله، والوصول إلى الراجح، لا انتصارًا للنفس ولا اتباعًا لهوى، أو حبًا في تتبع عثرات العلماء، عليهم رحمة الله أجمعين.

مجلة العلوم الشرعية

جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

تعقبات ابن المَوَّاق (ت:٦٤٢هـ) في كتابه (بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب "البيان"، وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله) دراسة وصفية نقدية

Ibn al-Muwaqq's comments (died: ٦٤٢H) in his book (For the purpose of the Conveyors reviewers in violation of the book of the "statement", and omitted it or happened to it, what complemented it or its A critical descriptive study implemented it)

Safiya Mohammed Abdullah Asiri

PhD researcher in Sunnah and its sciences, College of Shariah and Fundamentals of Religion, King Khalid University in Abha

In this study, I dealt with the follow-ups of the critical Imam Abu Abdullah Ibn Al-Mawaq in his book entitled: (The aim of narrating critics, regarding what the book "Al-Bayan" violated and neglected, or explained but did not complete, nor finish it) after his Sheikh Ibn Al-Qattan Al-Fassi in his book: (Explanation of Illusion and Delusion), he also has some comments on Abdul Haq Al-Ishbili, the author of: (Al-Ahkam Al-Wusta); Because every delusion of Abdul Haq Al-Ishbili, and Ibn Al-Qattan did not warn about it, Ibn al-Mawaq considered it as a shared delusion, considering that the first committed it, and the second neglected to warn about it, because Ibn Al-Qattan committed to evaluating all the illusions that occur in the book (Al-Ahkam Al-Wusta). This study was based on the method of induction, analysis, and criticism.

Therefore, I extrapolated a number of comments in which Ibn Al-Mawaq followed his Sheikh ibn Al-Qattan. I traced these comments, collected and classified them according to their type, and scientifically studied them according to the approach of the modern scholars and their rules in this field, in an attempt to find out what is correct in it. Through this study, it is possible to identify the critical personality of Ibn Al-Mawaq, and the extent of his accuracy in these comments.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

المراجع والمصادر:

١. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢. الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، دار الراية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ — ١٩٩١م.

٣. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤. الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الإِشْبِيْلي، المعروف بابن الخراط (المتوفى: ٥٨١ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

٥. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣هـ.

٦. الْأَسَامِي والكنى للْإِمَام أَحْمد بن حَنْبَل رِوَايَة ابْنه صَالح، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٥م.

٧. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٨. أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٩. الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

١٠. الإعلام بمن حل بمراكش من الأعلام، أبو العباس بن إبراهيم السملالي، قاضي مراكش، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المكتبة الملكية بالرباط. ج٤، الطبعة الانية، ١٩٩٣م-١٤١٣هـ.

١١. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

١٢. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١٣. الإلمام بأحاديث الأحكام: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، الناشر: دار المعراج الدولية - دار ابن حزم، السعودية - الرياض / لبنان – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.

١٤. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٥. بذل المجهود في حل سنن أبي داود: الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (المتوفى: ١٣٤٦ هـ)، اعتني به وعلق عليه: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، ج١٣، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٦. بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (المتوفى: ٦٦٠هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر.

١٧. بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب «البيان» وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المالكي المعروف بابن المواق (المتوفى: ٦٤٢ هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور محمد خرشافي، مكتبة أضواء السلف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

١٨. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة الرياض للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٩. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٢٠. تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٢١. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

٢٢. تاريخ الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى:٢٦١هـ)، دار الباز، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.

٢٣. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى:٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

٢٤. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٥. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٦. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي(المتوفى: ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٢٧. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

٢٨. تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى:٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٩. تلخيص المتشابه في الرسم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م.

٣٠. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٣١. التمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠هـ.

٣٢. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(المتوفى: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٣٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٣٤. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٣٥. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، تحقيق: التراث والترجمة، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، صنعاء – اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٣٦. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣م.

٣٧. جامع الأصول في أحاديث الرسول: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، الطبعة : الأولى.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

٣٨. جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٣٩. جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، أحمد بن قاضي المكناسي (المتوفي:١٠٢٥هـ)، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط ١٩٧٣م – طبع في فاس ١٣٠٩هـ.

٤٠. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن — الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

٤١. جمع الجوامع المعروف بـ الجامع الكبير، جلال الدين السيوطي (المتوفي:٩١١هـ)، تحقيق: مختار إبراهيم الهائج، وعبد الحميد محمد ندا، وحسن عيسى عبد الظاهر، الأزهر الشريف، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٤٢. الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى،١٤١٣هـ.

٤٣. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (المتوفى:٧٠٣ هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة: الأولى،٢٠١٢م.

٤٤. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٤٥. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، تحقيق: د.محمد حمزة بن علي الكتاني، ١٣١٦هـ.

٤٦. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط ومحَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٤٧. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني

(المتوفى: ٣٨٥هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى،١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٤٨. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٤٩. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٥٠. سؤالات السلمي للدارقطني، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٥١. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٥٢. شرح سنن أبي داود، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي (المتوفى: ٨٤٤ هـ)، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م.

٥٣. شرح سنن النسائي المسمى: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي، (ج١-٥) دار المعراج الدولية للنشر، (ج٦-٤٠) دار آل بروم للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى.

٥٤. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م.

٥٥. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥٦. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٦)، العدد (١)، ص ص ٢١٣ – ٢٥٨ (صفر١٤٤٤هـ /سبتمبر٢٠٢٢م)

٥٧. عون المعبود شرح سنن أبي داود ، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ.

٥٨. فتح الودود في شرح سنن أبي داود، أبو الحسن السندي، تحقيق: محمد زكي الخولي، مكتبة لينة، دمنهور – جمهورية مصر العربية، ومكتبة أضواء المنار، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.

٥٩. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد، عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.

٦٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٦١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٦٢. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م.

٦٣. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية، دار العاصمة للنشر والتوزيع – دار الغيث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى.

٦٤. معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ج١٣، جامعة الدراسات الإسلامية: كراتشي – باكستان، دار قتيبة: دمشق –بيروت، دار الوعي: حلب – دمشق، دار الوفاء: المنصورة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

٦٥. المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، عبد الغني بن سعيد الأزدي (٤٠٩ هـ)، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٦٦. موضح أوهام الجمع والتفريق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٦٧. الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي،

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي – الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٦٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٦٩. النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٧٠. النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧١. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.